

No. 55047*

**Mexico
and
Saudi Arabia**

Agreement between the Government of the United Mexican States and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income (with protocol). Riyadh, 17 January 2016

Entry into force: *1 March 2018, in accordance with article 29*

Authentic texts: *Arabic, English and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Mexico, 26 March 2018*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Mexique
et
Arabie saoudite**

Accord entre le Gouvernement des États-Unis du Mexique et le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite tendant à éviter les doubles impositions et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu (avec protocole). Riyad, 17 janvier 2016

Entrée en vigueur : *1^{er} mars 2018, conformément à l'article 29*

Textes authentiques : *arabe, anglais et espagnol*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Mexique,
26 mars 2018*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

٩- بالإشارة إلى المادة (الثامنة والعشرون) من الاتفاقية:

من المفهوم أنه بالنسبة للمكسيك تعني حوكمة الشركات الأجنبية الأنظمة الضريبية التفضيلية.

١٠- تعني عبارة "قاعدة ثابتة" مقر ثابت، مثل مكتب، أو غرفة، يتم من خلاله التنفيذ الكلي أو الجزئي لنشاط فرد يؤدي خدمات شخصية مستقلة، ولأغراض الضريبة، ستعامل القاعدة الثابتة وفقاً للقواعد التي تطبق على المنشأة الدائمة.

١١- في حالة تطبيق المملكة العربية السعودية ضريبة دخل على مواطنيها المقيمين في المملكة، أو أن الضريبة القائمة عدلت وفقاً لذلك، فإنه يتعين على الدولتين المتعاقبتين الدخول في مفاوضات لإدراج مادة بشأن عدم التمييز في الاتفاقية.

إثباتاً لذلك قام الموقعان أدناه، المفوضان بحسب الأصول، بتوقيع هذا البروتوكول.

حرر في الرياض بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٦ م ، من نسختين أصليتين باللغات العربية والأسبانية والإنجليزية وجميع النصوص متساوية الحجية ، وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي.

عن حكومة الولايات المتحدة المكسيكية عن حكومة المملكة العربية السعودية



إبراهيم بن عبدالعزيز الحساف
وزير المالية



كلاوديا رويز ماسيو ساليناس
وزيرة الخارجية

٥- بالإشارة إلى المادة (الحادية عشرة) من الاتفاقية:

من المفهوم أنه لأغراض الضرائب المكسيكية، فإن مصطلح "الدخل من مطالبات الدين" يشمل جميع عناصر الدخل أو الأرباح الواردة في المواد ٨ و ١٦٣ - الفقرات التاسعة إلى السادسة عشرة و ١٦٦ من قانون ضريبة الدخل المكسيكية أو في المواد التي تحل محلها.

٦- بالإشارة إلى الفقرة (٣) من المادة (الثانية عشرة) من الاتفاقية:

على الرغم من أحكام المادة (الثالثة عشرة) من المفهوم أن مصطلح "الإتاوات" يشمل كذلك المدفوعات الناتجة من نقل ملكية أي حقوق أو ممتلكات مشار إليها في الفقرة (٣) من المادة (الثانية عشرة) والتي تكون مترتبة من الانتاجية أو الاستعمال أو التصرف في تلك الحقوق .

٧- على الرغم من أحكام المواد (الرابعة عشرة) ، (الخامسة عشرة) من هذه الاتفاقية:

أ) الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة وفيما يتعلق بوظيفة مرتبطة بالاستكشاف والإنتاج والتكرير والمعالجة والنقل والتوزيع والتخزين والمتاجرة في المواد الهيدروكربونية الموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى. ومع ذلك ، تخضع مثل هذه المكافآت للضريبة فقط في الدولة المذكورة أو لا إذا تم تنفيذ العمل من قبل صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ، بشرط أن يستمر العمل لمدة أو مدد لا تتجاوز في مجموعها عن ٣٠ يوماً في أي فترة ١٢ شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية.

ب) الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تمارس على متن سفينة أو طائرة تعمل في مجال نقل الإمدادات أو الموظفين من أو الي موقع ، أو بين مواقع ، حيث تكون الأنشطة مرتبطة باستكشاف أو استغلال قاع البحر أو باطن التربة أو مواردها الطبيعية ويتم تنفيذها في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو فيما يتعلق بوظيفة تمارس على متن قوارب أو سفن أخرى تعمل في اسناد مثل هذه الأنشطة ، يجوز إخضاعها للضريبة في الدولة التي يقيم فيها المشروع الذي يقوم بتنفيذ مثل هذه الأنشطة.

٨- بالإشارة إلى الفقرة (٢) من المادة (الرابعة والعشرون) من الاتفاقية:

من المفهوم أن أي اتفاق يتوصل إليه يتم تنفيذه خلال عشر سنوات من تاريخ استحقاق الضريبة أو تاريخ تقديم الإقرار في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

بروتوكول

لحظة توقيع الاتفاقية بين حكومة الولايات المتحدة المكسيكية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، ووافق الموقعان أدناه أن الأحكام الآتية تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية.

١ - بالإشارة إلى الفقرة (١) من المادة (الرابعة) من الاتفاقية:

تشمل عبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص ذي صفة إعتبارية مؤسس وفقاً لأنظمة دولة متعاقدة ومعنى بشكل عام من الضرائب في تلك الدولة المتعاقدة وقائم ومستمر فيها إما:

(أ) على سبيل الحصر لغرض ديني أو خيرى أو تعليمي أو علمي أو لغرض آخر مماثل.

(ب) أو لتوفير معاشات تقاعدية أو منافع أخرى مماثلة لموظفين.

٢ - بالإشارة إلى المادتين (الخامسة) و (السابعة) من الاتفاقية:

أرباح الأعمال التي يحققها مشروع في إحدى الدولتين المتعاقدتين من تصدير بضائع إلى الدولة المتعاقدة الأخرى لا تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى. وإذا اشتملت عقود التصدير على أنشطة أخرى تمارس من خلال منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الدخل المكتسب من مثل تلك الأنشطة يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣ - بالإشارة إلى المادة (السابعة) من الاتفاقية:

من المفهوم أن عبارة "أرباح الأعمال" تشمل دون الإقتصار على ذلك، الأرباح من التصنيع والتجارة والأعمال المصرفية (البنكية)، والتأمين، وعمليات النقل الداخلي، وتوفير الخدمات وتأجير الممتلكات المنقولة وأي عناصر أخرى من الأرباح المشمولة في النظام الضريبي لدولة متعاقدة.

٤ - بالإشارة إلى المادة (الثامنة) من الاتفاقية:

من المفهوم أن الأرباح المشار إليها في الفقرة (١) لا تشمل الأرباح من النقل البري.

ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى عن السنوات الضريبية التي تبدأ في (أو بعد) اليوم الأول من شهر يناير الذي يلي التاريخ الذي تصبح فيه الاتفاقية نافذة.

المادة الثلاثون الإنهاء

١- تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة غير محددة ، ويجوز لأي من الدولتين المتعاقدين إنهاؤها من خلال القنوات الدبلوماسية بتقديم إشعار خطي بطلب الإنهاء إلى الدولة المتعاقدة الأخرى في موعد لا يتعدى ٣٠ يونيو في أي سنة ميلادية تبدأ بعد مرور خمس سنوات بعد السنة التي أصبحت فيها هذه الاتفاقية نافذة.

٢- في مثل هذه الحالة ، فإن هذه الاتفاقية تتوقف عن التطبيق:

أ) فيما يتعلق بالضرائب المستقطعة عند المنبع، على المبالغ المدفوعة بعد نهاية السنة الميلادية التي قدم فيها إشعار إنهاء الاتفاقية.

ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى عن السنوات الضريبية التي تبدأ بعد نهاية السنة الميلادية التي قدم فيها إشعار إنهاء الاتفاقية.

إثباتاً لذلك قام الموقعان أدناه، المفوضان بحسب الأصول، بتوقيع هذه الاتفاقية.

حررت في الرياض بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٦م، من نسختين أصليتين ، باللغات العربية والأسبانية والإنجليزية ، وجميع النصوص متساوية الحجية ، وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي.

عن حكومة الولايات المتحدة المكسيكية عن حكومة المملكة العربية السعودية



إبراهيم بن عبدالعزيز السعاف
وزير المالية



كلاوديا رويز ماسيو ساليناس
وزيرة الخارجية

المادة السادسة والعشرون أحكام خاصة

يعفى الدخل الذي تم تناوله في المادتين (العاشرة) و(الحادية عشرة) من هذه الاتفاقية والذي تكتسبه حكومة دولة متعاقدة أو أي من أقسامها الإدارية أو السياسية أو سلطاتها المحلية في الدولة المتعاقدة الأخرى - بما في ذلك مؤسسة النقد العربي السعودي بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية وبنك المكسيك بالنسبة إلى المكسيك والهيئات المملوكة بالكامل لتلك الدولة المتعاقدة - من الضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة السابعة والعشرون أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية

الامتيازات المالية الممنوحة لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو القنصلية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقيات خاصة لن تتأثر بهذه الاتفاقية.

المادة الثامنة والعشرون أحكام متنوعة

ليس في هذه الاتفاقية ما يؤثر على تطبيق الأحكام المحلية لمنع التهرب الضريبي أو التجنب الضريبي بما في ذلك قواعد الرسملة الضعيفة والشركات الأجنبية المسيطر عليها.

المادة التاسعة والعشرون النفاد

١- تبلغ كل دولة متعاقدة الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق القنوات الدبلوماسية باستكمال الإجراءات اللازمة وفقاً لنظامها لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. وتصبح هذه الاتفاقية نافذة في اليوم الأول من الشهر الثاني التالي للشهر الذي تم فيه تلقي الإخطار الأخير.

٢- تصبح أحكام هذه الاتفاقية نافذة:

(أ) فيما يتعلق بالضرائب المستقطعة عند المنبع، على المبالغ المدفوعة في (أو بعد) اليوم الأول من شهر يناير الذي يلي تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

٢- تعامل المعلومات التي تتلقاها دولة متعاقدة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة على أنها معلومات سرية بالطريقة نفسها التي تعامل بها المعلومات المتحصلة بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة المتعاقدة، ولا يجوز الكشف عنها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والأجهزة الإدارية) المعنيين بربط أو تحصيل الضرائب المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة أو بنفاذها أو بإقامة دعاوى قضائية في شأنها، أو بتحديد الاستئناف المتعلق بها، أو بمراقبة ما ذكر أعلاه، ولا يجوز لهؤلاء الأشخاص أو تلك السلطات استخدام المعلومات إلا في تلك الأغراض فقط، مع جواز كشفها من قبلهم في الإجراءات القضائية في المحاكم العامة أو في الأحكام القضائية.

٣- لا يجوز بأي حال تفسير أحكام الفقرة (١) و (٢) من هذه المادة بما يؤدي إلى إلزام دولة متعاقدة بما يلي:

أ) تنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للأنظمة والممارسات الإدارية في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ب) تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب الأنظمة أو التعليمات الإدارية المعتادة في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ج) تقديم معلومات من شأنها كشف أي سر يتعلق بالتجارة أو الأعمال أو الصناعة أو الأسرار التجارية أو المهنية أو العمليات التجارية أو معلومات قد يكون الكشف عنها مخالفاً للسياسة العامة.

٤- إذا طلبت دولة متعاقدة معلومات بموجب هذه المادة، تستخدم الدولة المتعاقدة الأخرى إجراءاتها الخاصة بتجميع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة، حتى لو كانت تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لا تحتاج لتلك المعلومات لأغراض الضريبة الخاصة بها. ويخضع الالتزام الوارد في الحكم السابق للحدود الواردة في الفقرة (٣) من هذه المادة ولكن لا تُفسر هذه الحدود بأي حال على أنها تسمح لدولة متعاقدة بالامتناع عن توفير المعلومات بمجرد أنه ليس لتلك الدولة مصلحة محلية فيها.

٥- لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة على أنها تسمح للدولة المتعاقدة أن تمتنع عن تقديم المعلومات لمجرد أنها محفوظة لدى بنك أو مؤسسة مالية أخرى، أو لدى مفوض أو شخص يعمل بصفة وكيل أو أمين، أو بسبب كونها مرتبطة بمصالح ملكية لشخص ما.

المادة الرابعة والعشرون إجراءات الاتفاق المتبادل

١- عندما يتبين لشخص أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقدين أو كليهما تؤدي - أو سوف تؤدي - بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية، يمكنه - بصرف النظر عن وسائل المعالجة المنصوص عليها في الأنظمة المحلية لتلك الدولتين - أن يعرض قضيته على السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة التي يقيم فيها. ويجب عرض القضية خلال ثلاث سنوات من أول إشعار بالإجراء الذي أدى إلى فرض ضريبة تخالف أحكام هذه الاتفاقية.

٢- يتعين على السلطة المختصة، إذا بدى لها أن الاعتراض مبرراً، وإذا لم تكن هي نفسها قادرة على التوصل إلى حل مرضي، السعي إلى تسوية القضية عن طريق الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى من أجل تجنب فرض الضريبة التي تخالف أحكام هذه الاتفاقية. وينفذ أي اتفاق يتم التوصل إليه بالرغم من أي حدود زمنية واردة في الأنظمة المحلية للدولتين المتعاقدين.

٣- يتعين على السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدين أن تسعيا - عن طريق الاتفاق المتبادل فيما بينها - إلى تدليل أي صعوبة أو شك ينشأ متعلقاً بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها. ويجوز أيضاً أن تتشاورا معاً لإزالة الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في هذه الاتفاقية.

٤- يجوز للسلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدين أن تتصلا ببعضهما من أجل التوصل إلى اتفاق حول الفقرات السابقة.

المادة الخامسة والعشرون تبادل المعلومات

١- تتبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين المعلومات التي يتوقع أنها ذات صلة بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو بإدارة أو إنفاذ الأنظمة المحلية المتعلقة بالضرائب بجميع أنواعها وصفاتها المفروضة نيابة عن الدولتين المتعاقدين، مادامت تلك الضرائب لا تتعارض مع هذه الاتفاقية، ولا يتقيد تبادل هذه المعلومات بالمادتين (الأولى) و(الثانية) من هذه الاتفاقية.

٢- لا تنطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل - بخلاف الدخل من الممتلكات غير المنقولة المحددة في الفقرة (٢) من المادة (السادسة) من هذه الإتفاقية - إذا كان مستلم ذلك الدخل مقيماً في دولة متعاقدة ويمارس عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة توجد فيها، أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من قاعدة ثابتة فيها، ويكون الحق أو الممتلكات التي يدفع من أجلها الدخل مرتبطة فعلياً بمثل هذه المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة. في مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (السابعة) أو المادة (الرابعة عشرة) من هذه الإتفاقية وفقاً للحالة.

٣- على الرغم من أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة فإن بنود دخل مقيم في دولة متعاقدة لم تتناولها المواد السابقة من هذه الإتفاقية وتنشأ في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة كذلك في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة الثالثة والعشرون أساليب إزالة الازدواج الضريبي

تتم إزالة الازدواج الضريبي كالاتي:

١- إذا اكتسب مقيم في دولة متعاقدة دخلاً يجوز - وفقاً لأحكام هذه الإتفاقية - أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يتعين على الدولة المذكورة أولاً أن تخصم من الضريبة على دخل ذلك المقيم مبلغاً مساوياً للضريبة المدفوعة في الدولة المتعاقدة الأخرى، ولا يجوز أن يتجاوز الخصم ذلك الجزء من الضريبة كما هو محتسب قبل الخصم، المنسوب إلى الدخل الذي قد يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢- عندما يتم إعفاء دخل مكتسب مملوك من قبل مقيم في دولة متعاقدة من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة وفقاً لأي من أحكام هذه الإتفاقية، فإن هذه الدولة المتعاقدة مع ذلك يجوز لها عند حساب الضريبة على المتبقي من دخل مثل هذا المقيم أن تأخذ في الإعتبار الدخل المعفى.

٣- في حالة المملكة العربية السعودية ليس في أساليب إزالة الازدواج الضريبي ما يخل بأحكام نظام جباية الزكاة بالنسبة للمواطنين السعوديين.

٣- تنطبق أحكام المواد (الخامسة عشرة) و(السادسة عشرة) و(السابعة عشرة) و(الثامنة عشرة) من هذه الاتفاقية على الرواتب والأجور، والمكافآت الأخرى المشابهة، ومعاشات التقاعد فيما يتعلق بخدمات تم تأديتها ومرتبطة بعمل تزاوله دولة متعاقدة أو أحد أقسامها الإدارية أو السياسية أو سلطتها المحلية.

المادة العشرون الطلاب

١- المدفوعات التي يتسلمها طالب أو متدرب مهني أو حرفي والذي يكون أو كان مباشرة قبل زيارة دولة متعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، ويتواجد في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً فقط لغرض تعليمه أو تدريبه، هذه المدفوعات التي تكون لغرض معيشته أو تعليمه أو تدريبه لا تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة بشرط أن تكون مثل هذه المدفوعات ناشئة من مصادر خارج تلك الدولة المتعاقدة.

٢- المدفوعات التي يتسلمها طالب أو متدرب مهني أو حرفي يكون أو كان مباشرة قبل زيارة دولة متعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى ويوجد في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً فقط لغرض تعليمه أو تدريبه، والتي تمثل مكافأة فيما يتعلق بخدمات مؤداة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، لا تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، بشرط أن تكون الخدمات مرتبطة بالتعليم أو التدريب وتكون ضرورية لأغراض المعيشة.

المادة الحادية والعشرون المعلمون والباحثون

المكافآت التي يستلمها معلم أو باحث يكون أو كان مقيماً في دولة متعاقدة قبل دعوته للدولة المتعاقدة الأخرى أو زيارتها بغرض التعليم أو عمل أبحاث، والمستلمة فيما يتعلق بتلك الأنشطة، لا تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة لا تتجاوز أربع سنوات.

المادة الثانية والعشرون الدخل الآخر

١- بنود الدخل لمقيم في دولة متعاقدة التي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة أينما كان منشؤها.

المادة الثامنة عشرة معاشات التقاعد

- ١- مع مراعاة أحكام الفقرة (٢) من المادة (التاسعة عشرة) من هذه الاتفاقية، فإن معاشات التقاعد والمكافآت الأخرى المشابهة التي تدفع لمقيم في دولة متعاقدة مقابل خدمة سابقة، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
- ٢- على الرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة فإن معاشات التقاعد والمدفوعات الأخرى التي تتم بناءً على برنامج عام يمثل جزءاً من نظام التأمينات الاجتماعية لدولة متعاقدة أو أحد أقسامها الإدارية أو السياسية أو سلطاتها المحلية، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

المادة التاسعة عشرة الخدمات الحكومية

١- أ) الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المشابهة - خلاف معاش التقاعد - التي تدفعها دولة متعاقدة أو أحد أقسامها الإدارية أو السياسية أو سلطاتها المحلية لفرد فيما يتعلق بخدمات أداها لتلك الدولة المتعاقدة أو القسم أو السلطة، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

ب) ومع ذلك فإن مثل هذه الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المشابهة تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا أدت الخدمات في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وكان الفرد مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة وكذلك:

- (١) أحد مواطنيها.
(٢) أو لم يصبح مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة فقط لغرض تأدية الخدمات.

٢- أ) أي معاش تقاعد يتم دفعه من قبل، أو من أموال توفرها، دولة متعاقدة أو أحد أقسامها الإدارية أو السياسية أو سلطاتها المحلية لفرد فيما يتعلق بخدمات أداها لتلك الدولة المتعاقدة أو القسم أو السلطة يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

ب) ومع ذلك فإن معاش التقاعد هذا يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الفرد مواطناً ومقيماً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

بالممرات المائية الداخلية ، يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع.

المادة السادسة عشرة أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة والمدفوعات المماثلة الأخرى التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس إدارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة السابعة عشرة الفنانون والرياضيون

١- على الرغم من أحكام المادتين (الرابعة عشرة) و (الخامسة عشرة) من هذه الإتفاقية، فإن الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة - بصفته فناناً في المسرح أو السينما أو الإذاعة أو التلفزيون أو بصفته موسيقياً أو رياضياً - من أنشطته الشخصية التي يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢- عندما يستحق دخل يتعلق بأنشطة شخصية زاولها فنان أو رياضي بصفته تلك ولم يكن ذلك الدخل للفنان أو الرياضي نفسه ولكن لشخص آخر، فإن ذلك الدخل وعلى الرغم من أحكام المواد (السابعة) و(الرابعة عشرة) و(الخامسة عشرة) من هذه الإتفاقية ، يجوز إخضاعه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمت فيها مزاوله الفنان أو الرياضي لتلك الأنشطة.

٣- الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة من أنشطة يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى، وفقاً لما ورد في الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة يعفى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الزيارة إلى تلك الدولة المتعاقدة الأخرى مدعومة كلياً أو بشكل أساسي بأموال عامة من الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً أو أحد أقسامها الإدارية أو السياسية أو سلطتها المحلية أو تتم وفقاً لاتفاقية ثقافية أو اتفاق بين حكومتي الدولتين المتعاقبتين.

(ب) إذا كان موجوداً في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد تصل في مجموعها إلى (١٨٣) يوماً أو تزيد عليها في أي مدة إثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية. في تلك الحالة، فإن مقدار الدخل المتحقق فقط من أنشطته المؤداة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢- تشمل عبارة "الخدمات المهنية" بوجه خاص الأنشطة المستقلة في المجالات العلمية أو الأدبية أو الفنية أو التربوية أو التعليمية، وكذلك الأنشطة المستقلة التي يزاولها الأطباء والمحامون والمهندسون والمعماريون، وأطباء الأسنان والمحاسبون.

المادة الخامسة عشرة الخدمات الشخصية غير المستقلة

١- مع مراعاة أحكام المواد (السادسة عشرة) و(الثامنة عشرة) و(التاسعة عشرة) و(العشرين) و(الحادية والعشرين) من هذه الاتفاقية فإن الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة - فيما يتعلق بوظيفة - تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة، ما لم تتم مزاوتها في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإذا تمت مزاوتها في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع مثل هذه المكافآت المكتسبة للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢- على الرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة، فإن المكافآت التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة يتم مزاوتها في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً في الحالة التالية:

(أ) إذا كان المستفيد موجوداً في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد لا تتجاوز في مجموعها (١٨٣) يوماً في أي مدة إثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية.

(ب) وأن تكون المكافآت مدفوعة من قبل صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى أو نيابة عنه.

(ج) وأن لا تكون المكافآت قد تحملتها منشأة دائمة أو قاعدة ثابتة يملكها صاحب العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣- على الرغم من الأحكام السابقة في هذه المادة، فإن المكافآت المكتسبة فيما يتعلق بوظيفة ممارسة على متن سفينة أو طائرة تعمل في النقل الدولي أو على متن قارب يعمل في النقل

٢- الأرباح الناتجة من نقل ملكية ممتلكات منقولة تشكل جزءاً من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو الناتجة من نقل ملكية ممتلكات منقولة متعلقة بقاعدة ثابتة متوافرة لمقيم من دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء خدمات شخصية مستقلة بما في ذلك الأرباح من نقل ملكية مثل هذه المنشأة الدائمة (بمفردها أو مع كامل المشروع). أو مثل هذه القاعدة الثابتة، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣- الأرباح الناتجة من نقل ملكية سفن أو طائرات تعمل في النقل الدولي، أو من نقل ملكية ممتلكات منقولة متعلقة بتشغيل مثل هذه السفن أو الطائرات، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع.

٤- الأرباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية أسهم تستمد أكثر من خمسين في المائة (٥٠٪) من قيمتها بشكل مباشر أو غير مباشر من ممتلكات غير منقولة واقعة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

٥- الأرباح الناتجة من نقل ملكية أسهم رأسمال شركة مقيمة في دولة متعاقدة يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة.

٦- الأرباح المتحققة من نقل أي ملكية غير تلك المشار إليها في الفقرات السابقة تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها ناقل الملكية.

المادة الرابعة عشرة الخدمات الشخصية المستقلة

١- الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بخدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة فيما عدا أي من الحالات التالية، حيث يجوز أن يخضع مثل هذا الدخل أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى:

أ) إذا كان لديه قاعدة ثابتة متوافرة له بصفة منتظمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأداء أنشطته، في تلك الحالة، يجوز أن يخضع الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، ولكن فقط بالقدر الذي ينسب إلى تلك القاعدة الثابتة.

علامة تجارية، أو تصميم أو نموذج، أو مخطط، أو تركيبية أو معالجة سرية، أو مقابل استعمال أو حق استعمال معدات صناعية، أو تجارية أو علمية أو مقابل المعلومات المتعلقة بالتجارب الصناعية، أو التجارية أو العلمية.

٤- لا تنطبق أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة إذا كان المالك المنتفع من الإتاوات، مقيماً في دولة متعاقدة، ويزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها هذه الإتاوات من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو كان يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال قاعدة ثابتة فيها، وكان الحق أو الملكية التي تدفع عنها الإتاوات مرتبطة فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة. في مثل هذه الحالة تنطبق أحكام المادة (السابعة) أو المادة (الرابعة عشرة) من هذه الاتفاقية وفقاً للحالة.

٥- تعد الإتاوات قد نشأت في دولة متعاقدة إذا دفعها مقيم في تلك الدولة المتعاقدة. ومع ذلك فإذا كان الشخص الذي يدفع الإتاوات، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أم لا، يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو قاعدة ثابتة مرتبطاً بها بالالتزامات التي تدفع عنها تلك الإتاوات، وكانت تلك المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة تتحمل عبء دفع هذه الإتاوات، عندها تعد هذه الإتاوات قد نشأت في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة.

٦- عندما يكون مبلغ الإتاوات - بسبب علاقة خاصة بين الجهة الدافعة والمالك المنتفع أو بينهما معاً وبين شخص آخر - فيما يتعلق بالاستخدام أو الحق أو المعلومات التي يدفع مقابلها، يزيد على المبلغ الذي كان سيتم الاتفاق عليه بين الجهة الدافعة والمالك المنتفع في غياب تلك العلاقة فإن أحكام هذه المادة تنطبق فقط على المبلغ المذكور أخيراً. وفي مثل هذه الحالة، فإن الجزء الزائد من المدفوعات يظل خاضعاً للضريبة طبقاً لنظام كل دولة متعاقدة، مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة الثالثة عشرة الأرباح الرأسمالية

١- الأرباح المتحققة لمقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية ممتلكات غير منقولة، المذكورة في المادة (السادسة) من هذه الاتفاقية، والواقعة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من قاعدة ثابتة فيها، وكانت مطالبة الدين التي دفع عنها الدخل من مطالبة الدين مرتبطة فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة. في مثل تلك الحالة تنطبق أحكام المادة (السابعة) أو المادة (الرابعة عشرة) من هذه الاتفاقية وفقاً للحالة.

٥- بعد الدخل من مطالبات الدين ناشئاً في دولة متعاقدة عندما يكون الشخص الدافع مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة. ومع ذلك إذا كان الشخص الذي يدفع ذلك الدخل من مطالبات الدين - سواء كان هذا الشخص مقيماً في دولة متعاقدة أم لا - يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو قاعدة ثابتة مرتبطة بالمدونية الناشئ عنها الدخل من مطالبات الدين المدفوع، وتتحمل ذلك الدخل هذه المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة، عندئذ يعد هذا الدخل ناشئاً في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة.

٦- عندما يكون مبلغ الدخل من مطالبات الدين، بسبب علاقة خاصة بين الجهة الدافعة والمالك المنتفع أو بينهما معاً وشخص آخر، فيما يتعلق بالدين الذي يدفع عنه هذا الدخل، يزيد على المبلغ الذي كان سيتم الاتفاق عليه بين الجهة الدافعة والمالك المنتفع في غياب تلك العلاقة، فإن أحكام هذه المادة تنطبق فقط على المبلغ المذكور أخيراً، في مثل هذه الحالة، فإن الجزء الزائد من المدفوعات يظل خاضعاً للضريبة طبقاً لأنظمة كل دولة متعاقدة مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة الثانية عشرة الإتاوات

١- يجوز أن تخضع الإتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢- ومع ذلك، يجوز أن تخضع تلك الإتاوات أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وفقاً لأنظمة تلك الدولة المتعاقدة، لكن إذا كان المالك المنتفع من الإتاوات مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تزيد عن عشرة في المائة (١٠٪) من المبلغ الإجمالي للإتاوات.

٣- يعني مصطلح "إتاوات" - كما هو مستخدم في هذه المادة - المدفوعات من أي نوع التي يتم تسلمها مقابل استعمال أو حق استعمال أي حق نشر عمل أدبي أو فني أو علمي بما في ذلك الأفلام السينمائية، أو أفلام أو أشرطة البث الإذاعي أو التليفزيوني أو أي براءة اختراع أو

٦- بالرغم من أي أحكام أخرى في الإتفاقية ، إذا كان لشركة مقيمة متعاقدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن الأرباح الخاضعة بموجب الفقرة (١) من المادة السابعة يجوز إخضاعها إلى ضريبة استقطاع من المنبع إضافية في الدولة المتعاقدة الأخرى وفقاً لأنظمتها وقوانينها ، وذلك في حالة تحويلها للمركز الرئيس ، ولكن هذه الضريبة المستقطعة يجب أن لا تتجاوز ٥٪ من مبلغ تلك الأرباح بعد حسم ضريبة الشركات المفروضة على تلك الأرباح في الدولة المتعاقدة الأخرى .

المادة الحادية عشرة الدخل من مطالبات الدين

١- يجوز أن يخضع الدخل من مطالبات الدين الناشئ في دولة متعاقدة ومدفوع لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢- ومع ذلك، يجوز أن يخضع مثل هذا الدخل من مطالبات الدين للضريبة في الدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها وطبقاً لأنظمة تلك الدولة المتعاقدة، لكن إذا كان المالك المنتفع بالدخل من مطالبات الدين مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فيجب ألا تتجاوز هذه الضريبة المفروضة:

(أ) خمسة في المائة (٥٪) من إجمالي مبلغ الدخل من مطالبات الدين المدفوع للكيانات المالية أو لصناديق التقاعد.

(ب) عشرة في المائة (١٠٪) من إجمالي مبلغ الدخل من مطالبات الدين في جميع الحالات الأخرى.

٣- تعني عبارة "الدخل من مطالبات الدين" - كما هي مستخدمة في هذه المادة - الدخل من مطالبات الدين من أي نوع سواء تم تأمينها برهن أم لا، وسواء لها الحق في المشاركة بأرباح المدين أم لا، وبشكل خاص الدخل من السندات المالية الحكومية، والسندات وسندات الديون بما في ذلك العلاوات والجوائز المرتبطة بمثل هذه السندات المالية أو السندات أو سندات الديون، كذلك جميع الدخول الأخرى التي تعامل كدخل من الأموال المقرضة بموجب أنظمة الدولة المتعاقدة التي نشأ فيها الدخل.

٤- لا تنطبق أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة إذا كان المالك المنتفع من الدخل من مطالبات الدين، مقيماً في دولة متعاقدة ويزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأ فيها الدخل من مطالبات الدين من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو كان يؤدي في تلك

المادة العاشرة أرباح الأسهم

١- يجوز أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢- ومع ذلك، يجوز أيضاً أن تخضع أرباح الأسهم تلك للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة الدافعة للأرباح ووفقاً لأنظمة تلك الدولة المتعاقدة. ولكن إذا كان المالك المنتفع بأرباح الأسهم مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تتجاوز خمسة في المائة (٥٪) من إجمالي قيمة أرباح الأسهم. لا تؤثر هذه الفقرة على خضوع الشركة للضريبة فيما يختص بالأرباح التي تدفع منها أرباح الأسهم.

٣- تعني عبارة "أرباح الأسهم" - كما هي مستخدمة في هذه المادة - الدخل من الأسهم أو أسهم "الانتفاع" أو حقوق "الانتفاع" أو أسهم التعدين أو أسهم المؤسسين أو الحقوق الأخرى - التي لا تمثل مطالبات ديون - المشاركة في الأرباح، وكذلك الدخل من حقوق المشاركة الأخرى والدخل الآخر التي تخضع للمعاملة الضريبية نفسها مثل الدخل من الأسهم بموجب أنظمة الدولة المتعاقدة المقيمة فيها الشركة الموزعة للأرباح.

٤- لا تنطبق أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة إذا كان المالك المنتفع بأرباح الأسهم مقيماً في دولة متعاقدة ويزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو كان يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من قاعدة ثابتة فيها، وكانت ملكية الأسهم التي دفعت بسببها أرباح الأسهم مرتبطة فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة. في مثل هذه الحالة تنطبق أحكام المادة (السابعة) أو المادة (الرابعة عشرة) من هذه الاتفاقية وفقاً للحالة.

٥- إذا حققت شركة مقيمة في دولة متعاقدة أرباحاً أو دخلاً من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز أن تفرض تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أي ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة إلا بقدر ما يدفع من أرباح الأسهم هذه إلى مقيم في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو بالقدر الذي تكون فيه الملكية التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة أو قاعدة ثابتة موجودة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى. كما لا يجوز لها إخضاع أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة على أرباح الشركة غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تمثل كلياً أو جزئياً أرباحاً أو دخلاً ناشئاً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣- تطبيق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة أيضاً على الأرباح المتحققة من المشاركة في اتحاد أو عمل مشترك أو وكالة تشغيل دولية.

المادة التاسعة المشروعات المشتركة

١- عندما:

(أ) يشارك مشروع تابع لدولة متعاقدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى أو في السيطرة عليه أو في رأس ماله.

(ب) أو يشارك الأشخاص أنفسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو في السيطرة على أو في رأس مال مشروع تابع لدولة متعاقدة وفي مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى.

وفي أي من الحالتين، إذا وضعت أو فرضت شروط بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقتهم التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي تكون بين مشروعين مستقلين عن بعضهما، فإن أية أرباح كان من الممكن أن يحققها أي من المشروعين لو لم تكن هذه الشروط قائمة، ولكنه لم يحققها بسبب وجود هذه الشروط، يجوز إدراجها ضمن أرباح هذا المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك.

٢- إذا أدرجت دولة متعاقدة ضمن أرباح مشروع تابع لها - وأخضعها للضريبة وفقاً لذلك - أرباح مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى تم إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، وكانت هذه الأرباح المدرجة للمتحقق للمشروع التابع للدولة المتعاقدة المذكورة أولاً لو كانت الشروط بين المشروعين هي الشروط نفسها التي تكون بين مشاريع مستقلة، فعلى الدولة المتعاقدة الأخرى - عندئذ - إجراء التعديل المناسب على مبلغ الضريبة المفروض على تلك الأرباح في تلك الدولة المتعاقدة. لتحديد مثل هذا التعديل يتعين مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، وتشاور السلطان المختصان في الدولتين المتعاقدين فيما بينهما متى دعت الحاجة لذلك.

يباشر الأنشطة نفسها أو أنشطة مشابهة في الظروف نفسها أو في ظروف مشابهة، ويتعامل بصفة مستقلة تماماً مع المشروع الذي يمثل منشأة دائمة له.

٣- عند تحديد أرباح منشأة دائمة يسمح بخصم المصروفات المتكبدة لأغراض أعمال المنشأة الدائمة بما في ذلك المصروفات التنفيذية والإدارية العمومية، سواء تم تكبدها في الدولة المتعاقدة التي فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر. ولكن لا يسمح بمثل ذلك الخصم بالنسبة لأية مبالغ مدفوعة، إن وجدت، (خلاف ما دُفع مقابل استرداد النفقات الفعلية) من قبل المنشأة الدائمة للمكتب الرئيس للمشروع أو لأي من مكاتبه الأخرى على شكل إتاوات أو رسوم أو مدفوعات مماثلة أخرى مقابل استخدام حقوق براءات الإختراع أو حقوق أخرى أو على شكل عمولات مقابل أداء خدمات معينة أو مقابل الإدارة أو (فيما عدا حالة المشروع المصرفي) على شكل دخل من مطالبات الدين فيما يتعلق بالأموال المقرضة إلى المنشأة الدائمة. وبالمثل لا يؤخذ في الاعتبار عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة المبالغ (خلاف ما دفع مقابل استرداد النفقات الفعلية) التي تُحمّل من قبل تلك المنشأة الدائمة على حساب المكتب الرئيس للمشروع أو أي من مكاتبه الأخرى على شكل إتاوات أو رسوم أو مدفوعات مماثلة أخرى مقابل استخدام حقوق براءات الإختراع أو حقوق أخرى، أو على شكل عمولات مقابل أداء خدمات معينة أو مقابل الإدارة، أو (فيما عدا حالة المشروع المصرفي) على شكل دخل من مطالبات الدين فيما يتعلق بالأموال المقرضة إلى المكتب الرئيس للمشروع أو أي من مكاتبه الأخرى.

٤- عندما تشتمل الأرباح على بنود للدخل عولجت بشكل منفصل في مواد أخرى في هذه الاتفاقية، فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة.

المادة الثامنة

النقل البحري والجوي

١- تخضع الأرباح المتحققة من تشغيل سفن أو طائرات في النقل الدولي للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع.

٢- إذا كان مركز الإدارة الفعلي لمشروع نقل بحري يقع على متن سفينة فإنه يعد واقعاً في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها ميناء موطن السفينة، وإن لم يوجد مثل هذا الموطن، فيعد واقعاً في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها مشغل السفينة.

٢- يكون لعبارة "الممتلكات غير المنقولة" المعنى الوارد لها وفقاً لنظام الدولة المتعاقدة التي توجد بها الممتلكات المعنية. وعلى أي حال، فإن العبارة تشتمل على الملكية الملحقة بالممتلكات غير المنقولة والثروة الحيوانية والمعدات المستخدمة في الزراعة واستغلال الغابات والحقوق التي تطبق بشأنها أحكام النظام العام المتعلقة بملكية الأراضي، وحقوق الانتفاع بالممتلكات غير المنقولة والحقوق في المدفوعات المتغيرة أو الثابتة مقابل الاستغلال أو الحق في استغلال الترسبات المعدنية والمصادر والموارد الطبيعية الأخرى، ولا تعد السفن والقوارب والطائرات من الممتلكات غير المنقولة.

٣- تطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل الناتج من استخدام الممتلكات غير المنقولة بصورة مباشرة أو تأجيرها، أو استغلالها بأي شكل آخر.

٤- تطبق أيضاً أحكام الفقرتين (١) و (٣) من هذه المادة على الدخل من الممتلكات غير المنقولة لمشروع، وعلى الدخل من الممتلكات غير المنقولة المستخدمة لأداء خدمات شخصية مستقلة.

المادة السابعة أرباح الأعمال

١- تخضع الأرباح العائدة لمشروع تابع لدولة متعاقدة للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط، ما لم يباشر المشروع نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة فيها. فإن باشر المشروع نشاطاً كالمذكور آنفاً، فإنه يجوز فرض الضريبة على أرباح المشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى، ولكن بالقدر الذي يمكن أن ينسب إلى :

(أ) تلك المنشأة الدائمة .

(ب) أو مبيعات في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى للسلع أو البضائع من نفس النوعية أو من نوعية مماثلة لتلك التي تباع من خلال تلك المنشأة الدائمة .

(ج) أو نشاطات أعمال أخرى تتم مزاولتها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى من النوعية نفسها أو من نوعية مماثلة لتلك التي تزاولها تلك المنشأة الدائمة.

٢- مع مراعاة أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة، عندما يباشر مشروع تابع لدولة متعاقدة نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة قائمة فيها، تحدد كل دولة متعاقدة أرباح تلك المنشأة الدائمة على أساس الأرباح التي يتوقع تحقيقها لو كان مشروعاً منفرداً ومستقلاً

أ) لديه صلاحية ويمارسها بشكل معتاد في تلك الدولة المتعاقدة لإبرام العقود باسم المشروع، ما لم تكن هذه الأعمال مقصورة على تلك الواردة في الفقرة (٤) من هذه المادة والتي إذا تمت مباشرتها من خلال مقر ثابت للعمل لا تجعل من هذا المقر الثابت للعمل منشأة دائمة بمقتضى أحكام تلك الفقرة.

ب) أو ليس لديه مثل هذه الصلاحية لكنه يحتفظ بشكل معتاد في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً بمخزون من السلع أو البضائع التي يورد منها بشكل منظم السلع أو البضائع نيابة عن المشروع.

٦- على الرغم من الأحكام السابقة في هذه المادة، فإن مشروع تأمين في دولة متعاقدة يعد منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا حصل أقساط التأمين على إقليم تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو آمن ضد مخاطر فيها.

٧- لا يعد أن لمشروع دولة متعاقدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى بسبب مزاولته للعمل في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى فقط عن طريق سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر ذي وضع مستقل، بشرط أن يعمل مثل هؤلاء الأشخاص بالأسلوب المعتاد لعملهم وألا تكون الشروط الموضوعية أو المفروضة في إطار علاقاتهم التجارية أو المالية مختلفة عن تلك التي يتفق عليها عموماً بين الوكلاء المستقلين.

٨- إن كون شركة مقيمة في دولة متعاقدة تسيطر على شركة أو مسيطر عليها من قبل شركة مقيمة بالدولة المتعاقدة الأخرى، أو تزاوّل عملاً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو غيرها) فإن ذلك الواقع في حد ذاته لا يجعل أياً من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى.

المادة السادسة

الدخل من الممتلكات غير المنقولة

١- الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من ممتلكات غير منقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو استغلال الغابات) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

ج) اية انشطه تتكون أو ترتبط باستكشاف أو إنتاج أو تكرير أو معالجة أو نقل أو توزيع أو تخزين أو المتاجرة في المواد الهيدروكربونية، ولكن بشرط أن تستمر هذه الانشطة لمدة أو لمدد تزيد في مجموعها عن ثلاثين (٣٠) يوما في أي مدة اثني عشر (١٢) شهرا.

٤- على الرغم من الأحكام السابقة في هذه المادة، لا تشمل عبارة "المنشأة الدائمة":

أ) استخدام التسهيلات فقط لغرض تخزين أو عرض السلع أو البضائع التي يملكها المشروع.

ب) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع التي يملكها المشروع فقط لغرض التخزين أو العرض.

ج) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع التي يملكها المشروع فقط لغرض المعالجة من قبل مشروع آخر.

د) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض شراء سلع أو بضائع أو جمع معلومات للمشروع.

هـ) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض القيام بأي نشاط آخر ذي طبيعة تحضيرية أو مساعدة للمشروع.

و) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لأي مزيج من الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية (أ) إلى (هـ) من هذه الفقرة، بشرط أن يكون النشاط الكلي للمقر الثابت للعمل الناتج عن هذا المزيج له طبيعة تحضيرية أو مساعدة.

٥- على الرغم من أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة، إذا كان شخص - خلاف الوكيل المتمتع بوضع مستقل والذي تنطبق عليه الفقرة (٧) من هذه المادة- يعمل في دولة متعاقدة نيابة عن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى، فإن هذا المشروع يعد أن لديه منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة المذكورة أو لا فيما يتعلق بأية أعمال يقوم بها ذلك الشخص للمشروع، إذا كان هذا الشخص :

الشخص، مع الأخذ في الاعتبار أن مركز الإدارة الفعلي هو العنصر الرئيس في هذه الحالة.

المادة الخامسة
المنشأة الدائمة

١- لأغراض هذه الاتفاقية، تعني عبارة "المنشأة الدائمة" المقر الثابت للعمل الذي يتم من خلاله مزاولة نشاط المشروع كلياً أو جزئياً.

٢- تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" دون حصر:

(أ) مركز إدارة.

(ب) فرع.

(ج) مكتب.

(د) مصنع.

(هـ) ورشة.

(و) أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية.

٣- تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" أيضاً:

(أ) موقع بناء أو إنشاء، أو مشروع تجميع أو تركيب، أو أعمالاً إشرافية متعلقة بها، لكن بشرط أن يستمر مثل هذا الموقع أو المشروع أو تلك الأعمال مدة تزيد على ستة أشهر.

(ب) توفير خدمات بما فيها الخدمات الاستشارية من قبل مشروع من خلال موظفين أو عاملين آخرين يوظفهم المشروع لهذا الغرض، بشرط أن تستمر الأعمال من هذا النوع (للمشروع نفسه أو لمشروع مرتبط به) في الدولة المتعاقدة لمدة أو مدد تزيد في مجموعها على ١٨٣ يوماً خلال أي مدة اثني عشر شهراً.

المادة الرابعة المقيم

١- لأغراض هذه الاتفاقية تعني عبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص يخضع وفقاً لنظام تلك الدولة المتعاقدة للضريبة فيها بسبب سكنه أو إقامته أو مكان تأسيسه أو محل إدارته أو أي معيار آخر ذي طبيعة مماثلة. وتشمل أيضاً تلك الدولة المتعاقدة أو أياً من أقسامها الإدارية أو السياسية أو سلطاتها المحلية.

لكن لا تشمل هذه العبارة أي شخص خاضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالدخل فقط من مصادر في تلك الدولة المتعاقدة.

٢- عندما يكون فرد وفقاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدين فإن وضعه عندئذ يتحدد كالآتي:

أ) يعد مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي يتوافر له سكن دائم فيها، فإن توافر له سكن دائم في كلتا الدولتين المتعاقدين فيعد مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي تكون فيها علاقاته الشخصية والاقتصادية أو ثق (مركز المصالح "الحيوية").

ب) إذا لم يكن ممكناً تحديد الدولة المتعاقدة التي فيها مركز مصالحه الحيوية أو لم يتوافر له سكن دائم في أي من الدولتين المتعاقدين، فيعد مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي فيها سكنه المعتاد.

ج) إذا كان له سكن معتاد في كلتا الدولتين المتعاقدين أو لم يكن له سكن معتاد في أي منهما، يعد مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون مواطناً فيها.

د) إذا كان مواطناً في كلتا الدولتين المتعاقدين أو لم يكن مواطناً في أي منهما، فتسوي السلطان المختصتان في الدولتين المتعاقدين الموضوع بالاتفاق المشترك.

٣- عندما يكون شخص ما -غير الفرد- وفقاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدين، يتعين على السلطنتين المختصتين في الدولتين المتعاقدين أن تسعى عن طريق الاتفاق المتبادل لتسوية هذه المسألة وتحديد طريقة تطبيق الاتفاقية على مثل هذا

د) يشمل مصطلح "شخص" فرد وشركة وأي كيان آخر من الأشخاص بما في ذلك الدولة وأقسامها الإدارية أو السياسية أو سلطاتها المحلية.

هـ) يعني مصطلح "شركة" أي شخص اعتباري أو أي كيان يعامل على أنه شخص ذو صفة إعتبارية لأغراض الضريبة.

و) تعني عبارتا "مشروع تابع لدولة متعاقدة" و "مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مشروعاً يباشره مقيم في دولة متعاقدة ومشروعاً يباشره مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ز) تعني عبارة "نقل دولي" أي نقل بسفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مشروع يكون مركز إدارته الفعلي في دولة متعاقدة، ما عدا الحالات التي تشغل فيها السفينة أو الطائرة بين أماكن تقع داخل الدولة المتعاقدة الأخرى فقط .

ح) يعني مصطلح "مواطن":

- ١- أي فرد حائز على جنسية دولة متعاقدة.
- ٢- أي شخص ذي صفة إعتبارية أو شركة أشخاص أو جمعية تستمد ذلك الوضع من الأنظمة النافذة في دولة متعاقدة.

ط) يعني مصطلح "السلطة المختصة":

- ١- بالنسبة إلى المكسيك، وزارة المالية والائتمان العام.
- ٢- بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، وزارة المالية ويمثلها وزير المالية أو ممثله المفوض.

٢- عند تطبيق هذه الاتفاقية في أي وقت من قبل دولة متعاقدة فإن أي عبارة أو مصطلح لم يرد له تعريف فيها، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، يكون له المعنى نفسه في ذلك الوقت بموجب نظام تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية، ويرجح أي معنى طبقاً للأنظمة الضريبية المطبقة لتلك الدولة المتعاقدة على أي معنى معطي للعبارة أو للمصطلح وفقاً للأنظمة الأخرى لتلك الدولة المتعاقدة.

(ب) بالنسبة إلى المكسيك:

- ضريبة الدخل الفدرالية.
(يشار إليها فيما بعد بـ "الضريبة المكسيكية").

٤- تطبق أحكام هذه الاتفاقية أيضاً على أي ضريبة مماثلة أو مشابهة في جوهرها التي تفرضها أي من الدولتين المتعاقدين بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، إضافة إلى الضرائب الحالية أو بدلاً منها. وتبلغ كل سلطة مختصة في الدولتين المتعاقدين السلطة الأخرى بالتغييرات الجوهرية التي أدخلت على أنظمتها الضريبية.

المادة الثالثة تعريفات عامة

١- لأغراض هذه الاتفاقية، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

(أ) يعني مصطلح "المملكة العربية السعودية" إقليم المملكة العربية السعودية، ويشمل ذلك المناطق الواقعة خارج المياه الإقليمية التي تمارس المملكة العربية السعودية على مياهها وقاع بحرها والطبقات الواقعة تحت التربة والموارد الطبيعية حقوق السيادة والولاية بمقتضى نظامها والقانون الدولي.

(ب) يعني مصطلح "المكسيك" الولايات المتحدة المكسيكية، وعندما يستخدم بالمعنى الجغرافي فإنه يشمل إقليم الولايات المتحدة المكسيكية، والأجزاء التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد، والجزر، بما في ذلك الشعاب والجزر المرجانية في المنطقة المتاخمة للمياه، وجزر غوادلوبوبي وجزر ريفيلاجبيدو، والجرف القاري وقاع البحر وباطن أرض الجزر، والجزر المنخفضة والشعاب المرجانية، ومياه البحار الإقليمية والمياه الداخلية وراء هذه المناطق التي تمارس عليه المكسيك، وفقاً للقانون الدولي، حقوقها السيادية في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية لقاع البحر وباطن الأرض والمياه الفوقية الموازية والمجال الجوي للإقليم الوطني إلى أقصى حد وفقاً للشروط التي يحددها القانون الدولي.

(ج) تعني عبارتا "دولة متعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" المكسيك أو المملكة العربية السعودية بحسب ما يقتضيه سياق النص.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية بين حكومة الولايات المتحدة المكسيكية و حكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل

إن حكومة الولايات المتحدة المكسيكية وحكومة المملكة العربية السعودية رغبةً منهنما في إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل،
قد إتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى الأشخاص الذين تشملهم الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليتهما.

المادة الثانية الضرائب التي تشملها الاتفاقية

- ١- تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل المفروضة لمصلحة كل دولة متعاقدة بصرف النظر عن طريقة فرضها.
- ٢- تعد من الضرائب على الدخل جميع الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل، أو على عناصر الدخل بما فيها الضرائب على المكاسب الناتجة من التصرف في ملكية الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة.
- ٣- الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية بشكل خاص هي:

(أ) بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية:

- ١- الزكاة.
- ٢- ضريبة الدخل بما فيها ضريبة استثمار الغاز الطبيعي.
(يشار إليها فيما بعد بـ "الضريبة السعودية").

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED MEXICAN STATES AND THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND THE PREVENTION OF TAX EVASION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME

The Government of the United Mexican States and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia,

Desiring to conclude an Agreement for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Tax Evasion with respect to Taxes on Income;

Have agreed as follows:

**Article 1
Persons Covered**

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

**Article 2
Taxes Covered**

1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income, or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property.

3. The existing taxes to which this Agreement shall apply are in particular:

(a) in the case of the Kingdom of Saudi Arabia:

- (i) the Zakat;
- (ii) the income tax including the natural gas investment tax;
(hereinafter referred to as the "Saudi Tax");

(b) in the case of Mexico:

- the federal income tax;
(hereinafter referred to as the "Mexican tax").

4. The provisions of this Agreement shall also apply to any identical or substantially similar taxes which are imposed by either Contracting State after the date of signature of this Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities in both Contracting States shall notify each other of any significant changes that have been made in their respective taxation laws.

Article 3 General Definitions

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:

- (a) the term "Kingdom of Saudi Arabia" means the territory of the Kingdom of Saudi Arabia which also includes the area outside the territorial waters, where the Kingdom of Saudi Arabia exercises its sovereign and jurisdictional rights in their waters, seabed, sub-soil and natural resources by virtue of its law and international law;
- (b) the term "Mexico" means the United Mexican States, when used in a geographical sense it includes the territory of the United Mexican States, as well as the integrated parts of the Federation, the islands, including the reefs and cays in the adjacent waters, the islands of Guadalupe and Revillagigedo, the continental shelf and the seabed and sub-soil of the islands, cays and reefs, the waters of the territorial seas and the inland waters and beyond them the areas over which, in accordance with the international law, Mexico may exercise its sovereign rights of exploration and exploitation of the natural resources of the seabed, sub-soil and the supra-jacent waters, and the air space of the national territory to the extent and under conditions established by international law;
- (c) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean Mexico or the Kingdom of Saudi Arabia as the context requires;

- (d) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons, including the State, its administrative or political subdivisions or local authorities;
- (e) the term "company" means any body corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;
- (f) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;
- (g) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise which has its place of effective management in a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;
- (h) the term "national" means:
 - (i) any individual possessing the nationality of a Contracting State;
 - (ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;
- (i) the term "competent authority" means:
 - (i) in the case of the Kingdom of Saudi Arabia, the Ministry of Finance represented by the Minister of Finance or his authorized representative;
 - (ii) in the case of Mexico, the Ministry of Finance and Public Credit.

2. As regards the application of this Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the law of that State for the purposes of the taxes to which this Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that State.

Article 4
Resident

1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means any person who, under the law of that State is liable to taxes in that State by reason of his domicile, residence, place of incorporation, place of management or any other criterion of a similar nature, and also includes that State and any administrative or political subdivision or local authority thereof.

This term, however, does not include any person who is liable to tax in that State in respect only of income from sources in that State.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 of this Article, an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

- (a) he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both Contracting States, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State with which his personal and economic relations are closer ("center of 'vital' interests");
- (b) if the Contracting State in which he has his center of 'vital' interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either Contracting State, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has an habitual abode;
- (c) if he has an habitual abode in both Contracting States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State of which he is a national;
- (d) if he is a national of both Contracting States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, the competent authorities of the Contracting States shall by mutual agreement endeavour to settle the question and

to determine the mode of application of the Agreement to such person, taking in consideration that the place of effective management is the main factor in this case.

Article 5 Permanent Establishment

1. For the purpose of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes but is not limited to:
 - (a) a place of management;
 - (b) a branch;
 - (c) an office;
 - (d) a factory;
 - (e) a workshop;
 - (f) any place of extraction of natural resources.

3. The term "permanent establishment" also includes:
 - (a) a building site, a construction, assembly or installation project, or supervisory activities, in connection therewith, but only where such site, project or activities continue for a period more than 6 (six) months;
 - (b) the furnishing of services, including consultancy services, by an enterprise through employees or other personnel engaged by the enterprise for such purpose, but only where activities of that nature continue (for the same or a connected project) within a Contracting State for a period or periods aggregating more than 183 (one hundred and eighty three) days within any 12 (twelve) month period;

- (c) any activities which consist or are connected with the exploration, production, refining, processing, transportation, distribution, storage or commercialization of hydrocarbons, but if those activities are carried on for a period or periods exceeding in the aggregate 30 (thirty) days in any 12 (twelve) month period.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

- (a) the use of facilities solely for the purpose of storage or display of goods or merchandise belonging to the enterprise;
- (b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage or display;
- (c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
- (d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
- (e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;
- (f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs (a) to (e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article, where a person - other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 of this Article applies - is acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in the first-mentioned Contracting State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, if such a person:

- (a) has and habitually exercises in that State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 of this Article which, if exercised through a fixed place of business would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph, or
- (b) has no such authority, but habitually maintains in the first-mentioned State a stock of goods or merchandise from which he regularly delivers goods or merchandise on behalf of the enterprise.

6. Notwithstanding the foregoing provisions of this Article, an insurance enterprise of a Contracting State shall be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State if it collects premiums in the territory of that other State or insures risks situated therein.

7. An enterprise of a Contracting State shall not be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State merely because it carries on business in that other State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business and that in their commercial or financial relations with the enterprise conditions are not made or imposed that differ from those generally agreed to by independent agents.

8. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6 **Income from Immovable Property**

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. This term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources. Ships, boats and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 of this Article shall apply to income derived from the direct use, letting or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 of this Article shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7 Business Profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to:

- (a) that permanent establishment;
- (b) sales in that other State of goods or merchandise of the same or similar kind as those sold through that permanent establishment, or
- (c) other business activities carried on in that other State of the same or similar kind as those effected through that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3 of this Article, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a

permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In the determination of the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the business of the permanent establishment including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere. However, no such deduction shall be allowed in respect of amounts, if any, paid (otherwise than towards reimbursement of actual expenses) by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission, for specific services performed or for management, or, except in the case of a banking enterprise, by way of income from debt-claims with regard to moneys lent to the permanent establishment. Likewise, no account shall be taken, in the determination of the profits of a permanent establishment, for amounts charged (otherwise than towards reimbursement of actual expenses), by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission for specific services performed or for management, or, except in the case of a banking enterprise, by way of income from debt-claims with regard to moneys lent to the head office of the enterprise or any of its other offices.

4. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8 Shipping and Air Transport

1. Profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

2. If the place of effective management of a shipping enterprise is aboard a ship, then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home

harbour of the ship is situated, or, if there is no such home harbour, in the Contracting State of which the operator of the ship is a resident.

3. The provisions of paragraph 1 of this Article shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9 Associated Enterprises

1. Where:

- (a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or
- (b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

Article 10
Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 5 percent of the gross amount of the dividends. This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

3. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights and other income which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.

4. The provisions of paragraph 1 and 2 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14 of this Agreement, as the case may be, shall apply.

5. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

6. Notwithstanding any other provision of this Agreement, where a company which is a resident of a Contracting State has a permanent establishment in the other Contracting State, the profits under paragraph 1 of Article 7 may be subject to an additional withholding tax in the other Contracting State, in accordance with its taxation laws, when the profits are remitted to the head office, but the withholding tax so charged shall not exceed 5 per cent of the amount of those profits, after deducting therefrom the corporation tax imposed thereon in that other Contracting State.

Article 11 Income from Debt-Claims

1. Income from debt-claims arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such income from debt-claims may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the income from debt-claims is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed:

- (a) 5 per cent of the gross amount of the income from debt-claims paid to financial entities or pensions funds;
- (b) 10 per cent of the gross amount of the income from debt-claims in all other cases.

3. The term "Income from Debt-Claims" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures, as well as all other income that is treated as income from money lent by the laws of the Contracting State in which the income arises.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the income from debt-claims, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the income from

debt-claims arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which such income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 14 of this Agreement, as the case may be, shall apply.

5. Income from debt-claims shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying such income, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which such income is paid was incurred, and such income is borne by such permanent establishment or fixed base, then such income shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the income from debt-claims, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 12 Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of the royalties.

3. The term "royalties" as used in this Article means payment of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films, or films or tapes used for radio or television broadcasting, any patent, trade mark, design or model,

plan, secret formula or process, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial, or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 14 of this Agreement, as the case may be, shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

6. Where by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13 Capital Gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 of this Agreement and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in that other Contracting State.

3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic, or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

4. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of shares, deriving more than 50 per cent of their value directly or indirectly from immovable property situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

5. Gains from the alienation of shares of a company which is a resident of a Contracting State may be taxable in that State.

6. Gains derived from the alienation of any property other than that referred to in the preceding paragraphs shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14 Independent Personal Services

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State except in the following circumstances, when such income may also be taxed in the other Contracting State:

- (a) if he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities; in that case, only so much of the income as is attributable to that fixed base may be taxed in that other Contracting State, or

- (b) if his stay in the other Contracting State is for a period or periods amounting to or exceeding in the aggregate 183 (one hundred and eighty three) days in any 12 (twelve) month period commencing or ending in the fiscal year concerned; in that case, only so much of the income as is derived from his activities performed in that other State may be taxed in that other State.

2. The term "professional services" includes especially, independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15 Dependent Personal Services

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18, 19, 20 and 21 of this Agreement, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1 of this Article, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

- (a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 (one hundred and eighty three) days in any 12 (twelve) month period commencing or ending in the fiscal year concerned, and
- (b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State, and
- (c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in

international traffic, or aboard a boat engaged in inland waterways transport, may be taxed in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

Article 16 Directors' Fees

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

Article 17 Artistes and Sportspersons

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15 of this Agreement, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsperson, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsperson in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsperson himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15 of this Agreement, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsperson are exercised.

3. Income derived by a resident of a Contracting State from activities exercised in the other Contracting State as envisaged in paragraphs 1 and 2 of this Article, shall be exempt from tax in that other Contracting State if the visit to that other Contracting State is supported wholly or mainly by public funds of the first-mentioned Contracting State, administrative or political subdivisions or local authorities thereof, or takes place under a cultural agreement or arrangement between the Governments of the Contracting States.

**Article 18
Pensions**

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19 of this Agreement, pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1 of this Article, pensions paid and other payments made under a public scheme which is part of the social security system of a Contracting State or an administrative or political subdivision or local authority thereof shall be taxable only in that State.

**Article 19
Government Service**

1. (a) Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or an administrative or political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

(b) However such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that other State and the individual is a resident of that State who:

- (i) is a national of that State, or
- (ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.

2. (a) Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or an administrative or political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

(b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that other State.

3. The provisions of Articles 15, 16, 17 and 18 of this Agreement shall apply to salaries, wages and other similar remuneration, and to pensions, in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or an administrative or political subdivision or a local authority thereof.

Article 20 Students

1. Payments which a student or trainee or apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that State, provided that such payments arise from sources outside that State.

2. Payments received by the student, trainee or apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first mentioned Contracting State solely for the purpose of his education or training and which constitute remuneration in respect of services performed in that other Contracting State are not taxable in that other State, provided the services are connected with education or training and are necessary for maintenance purposes.

Article 21 Teachers and Researchers

Remunerations which a teacher or researcher who is or was resident in a Contracting State prior to being invited to or visiting the other Contracting State for the purpose of teaching or conducting research receives in respect of such activities shall not be taxed in that other Contracting State for a period not exceeding 4 (four) years.

Article 22 Other Income

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that State.

2. The provisions of paragraph 1 of this Article shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6 of this Agreement, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14 of this Agreement, as the case may be, shall apply.

3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article, items of income of a resident of a Contracting State not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement and arising in the other Contracting State may also be taxed in that other State.

Article 23 **Methods for Elimination of Double Taxation**

Double taxation shall be eliminated as follows:

1. Where a resident of a Contracting State derives income which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in the other Contracting State, the first mentioned Contracting State shall allow as a deduction from the tax on the income of that resident, an amount equal to the tax paid in the other Contracting State.

Such deduction shall not, however, exceed that portion of the tax as computed before the deduction is given, which is attributable, as the case may be, to the income which may be taxed in the other Contracting State.

2. Where in accordance with any provision of this Agreement income derived by a resident of a Contracting State is exempt from tax in that Contracting State, that Contracting State may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income of such resident, take into account the exempted income.

3. In the case of the Kingdom of Saudi Arabia, the methods for the elimination of double taxation will not prejudice to the provisions of the Zakat collection regime as regards Saudi nationals.

Article 24
Mutual Agreement Procedure

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident. The case must be presented within 3 (three) years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement.

2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with this Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.

3. The competent authorities of both Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of this Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in this Agreement.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

Article 25
Exchange of Information

1: The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the domestic laws concerning taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting States, insofar as the taxation thereunder is not contrary to this Agreement. The exchange of information is not restricted by Articles 1 and 2 of this Agreement.

2. Any information received under paragraph 1 of this Article by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, the determination of appeals in relation to the taxes referred to in paragraph 1 of this Article, or the oversight of the above. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

3. In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article be construed so as to impose on a Contracting State the obligation to:

- (a) carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
- (b) supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
- (c) supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (*ordre public*).

4. If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 of this Article but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.

5. In no case shall the provisions of paragraph 3 of this Article be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

Article 26
Specific Provisions

Income envisaged in Articles 10 and 11 of this Agreement which is derived by the Government of a Contracting State or any administrative or political subdivisions or local authorities in the other Contracting State including the Banco de Mexico in the case of Mexico and the Saudi Arabian Monetary Agency in the case of the Kingdom of Saudi Arabia, and entities wholly owned by that Contracting State, shall be exempt from tax in the other Contracting State.

Article 27
Members of Diplomatic Missions and Consular Posts

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 28
Miscellaneous Provisions

Nothing in this Agreement shall affect the application of the domestic provisions to prevent tax evasion and tax avoidance including thin capitalisation and controlled foreign corporation rules.

Article 29
Entry into Force

1. Each of the Contracting States shall notify to the other through diplomatic channels the completion of the procedures required by its law for the entry into force of this Agreement. The Agreement shall enter into force on the first day of the second month following the month in which the latter of these notifications was received.

2. The provisions of this Agreement shall apply:

- (a) with regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid on or after the first day of January next following the date upon which the Agreement enters into force, and

- (b) with regard to other taxes, in respect of taxable years beginning on or after the first day of January next following the date upon which the Agreement enters into force.

Article 30
Termination

1. This Agreement shall remain in force indefinitely but either of the Contracting States may terminate the Agreement through the diplomatic channel, by giving to the other Contracting State written notice of termination not later than 30 June of any calendar year starting 5 (five) years after the year in which this Agreement entered into force.

2. In such event this Agreement shall cease to apply:

- (a) with regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid after the end of the calendar year in which such notice is given, and
- (b) with regard to other taxes, in respect of taxable years beginning after the end of the calendar year in which such notice is given.

In witness whereof the undersigned, being duly authorized thereto, have signed this Agreement.

Done in the city of Riyadh, on the seventeenth of January of two thousand and sixteen, in two original copies in the Spanish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

**FOR THE GOVERNMENT
OF THE
UNITED MEXICAN STATES**



Claudia Ruiz Massieu Salinas
Minister of Foreign Affairs

**FOR THE GOVERNMENT
OF THE
KINGDOM OF SAUDI ARABIA**



Ibrahim A. Al-Assaf
Minister of Finance

PROTOCOL

At the moment of signing the Agreement between the Government of the United Mexican States and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Tax Evasion with respect to Taxes on Income, the undersigned have agreed that the following provisions shall form an integral part of the Agreement.

1. With reference to paragraph 1 of Article 4 of the Agreement:

The term "resident of a Contracting State" includes a legal person organized under the laws of a Contracting State that is generally exempt from tax in that Contracting State and is established and maintained in that Contracting State either:

- (a) exclusively for a religious, charitable, educational, scientific, or other similar purpose, or
- (b) to provide pensions or other similar benefits to employees.

2. With reference to Articles 5 and 7 of the Agreement:

The business profits derived by an enterprise of a Contracting State from the exportation of merchandise to the other Contracting State shall not be taxed in that other Contracting State. Where export contracts include other activities carried on through a permanent establishment in the other Contracting State profits derived from such activities may be taxed in the other Contracting State.

3. With reference to Article 7 of the Agreement:

It is understood that the term "business profits" includes, but is not limited to profits from manufacturing, mercantile, banking, insurance, from the operation of inland transportation, the furnishing of services and the rental of movable property and any other items of profit included in the tax law of a Contracting State.

4. With reference to Article 8 of the Agreement:

It is understood that the profits referred to in paragraph 1 shall not include profits from the land transport.

5. With reference to Article 11 of the Agreement:

It is understood that for Mexican tax purposes, the term "income from debt-claims" shall include all the items of income or gains contained in Articles 8, 163 paragraphs ninth to sixteenth and 166 of the Mexican Income Tax Law or in the Articles that substitute them.

6. With reference to paragraph 3 of Article 12 of the Agreement:

Notwithstanding the provisions of Article 13, it is understood that the term "royalties" also includes payments derived from the alienation of any right or property mentioned in paragraph 3 of Article 12, which are contingent on the productivity, use or disposition thereof.

7. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15 of the Agreement:

- (a) Salaries, wages and similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment connected with the exploration, production, refining, processing, transportation, distribution, storage or commercialization of hydrocarbons situated in the other Contracting State may be taxed in that other State. However, such remuneration shall be taxable only in the first-mentioned State if the employment is carried on for an employer who is not a resident of the other State and provided that the employment is carried on for a period or periods not exceeding in the aggregate 30 (thirty) days in any 12 (twelve) month period commencing or ending in the fiscal year concerned.
- (b) Salaries, wages and similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft engaged in the transportation of supplies or personnel to or from a location, or between locations, where activities connected with the exploration or exploitation of the seabed or subsoil or their natural resources are being carried on in the other Contracting State, or in respect of an employment exercised aboard tugboats or other vessels operated auxiliary to such activities, may be taxed in the State of which the enterprise carrying on such activities is a resident.

8. With reference to paragraph 2 of Article 24 of the Agreement:

It is understood that any agreement reached shall be implemented within 10 (ten) years from the due date or the date of filing of the return in that other State.

9. With reference to Article 28 of the Agreement:

It is understood that in the case of Mexico controlled foreign corporation means preferential tax regimes.

10. The term "fixed base" means a fixed place such as an office or room, through which the activity of an individual performing independent personal services is wholly or partly carried on, and for tax purposes, the fixed base will be treated in accordance with the principles that apply to permanent establishment.

11. In the case in which the Kingdom of Saudi Arabia will introduce an income tax applicable to its nationals who are residents of the Kingdom of Saudi Arabia, or the existing tax will be modified accordingly, then the two Contracting States shall enter into negotiations in order to introduce in the Agreement an article on non-discrimination.

In witness whereof the undersigned, being duly authorized thereto, have signed this Protocol.

Done in the in the city of Riyadh, on the seventeenth of January of two thousand and sixteen, in two original copies in the Spanish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

**FOR THE GOVERNMENT
OF THE
UNITED MEXICAN STATES**

**FOR THE GOVERNMENT
OF THE
KINGDOM OF SAUDI ARABIA**

**Claudia Ruiz Massieu Salinas
Minister of Foreign Affairs**

**Ibrahim A. Al-Assaf
Minister of Finance**

[SPANISH TEXT – TEXTE ESPAGNOL]

**ACUERDO ENTRE EL GOBIERNO DE LOS ESTADOS UNIDOS MEXICANOS
Y EL GOBIERNO DEL REINO DE ARABIA SAUDITA PARA EVITAR LA
DOBLE IMPOSICIÓN Y PREVENIR LA EVASIÓN FISCAL EN MATERIA DE
IMPUESTOS SOBRE LA RENTA**

El Gobierno de los Estados Unidos Mexicanos y el Gobierno del Reino de Arabia Saudita,

Deseando concluir un Acuerdo para Evitar la Doble Imposición y Prevenir la Evasión Fiscal en materia de Impuestos sobre la Renta;

Han acordado lo siguiente:

**Artículo 1
Personas Comprendidas**

El presente Acuerdo se aplicará a las personas residentes de uno o de ambos Estados Contratantes.

**Artículo 2
Impuestos Comprendidos**

1. El presente Acuerdo se aplicará a los impuestos sobre la renta exigibles por un Estado Contratante, cualquiera que sea el sistema de su exacción.
2. Se consideran impuestos sobre la renta todos los que gravan la totalidad de la renta o cualquier elemento de la misma, incluidos los impuestos sobre las ganancias derivadas de la enajenación de bienes muebles o inmuebles.
3. Los impuestos existentes a los que se aplicará el presente Acuerdo son en particular:
 - (a) en el caso del Reino de Arabia Saudita:
 - (i) el Zakat;
 - (ii) el impuesto sobre la renta, incluyendo el impuesto a las inversiones en gas natural;
(en adelante denominados el "impuesto saudí");

(b) en el caso de México:

- el impuesto sobre la renta federal;
(en adelante denominado el "impuesto mexicano").

4. Las disposiciones del presente Acuerdo se aplicarán igualmente a los impuestos de naturaleza idéntica o substancialmente similares que los Estados Contratantes establezcan con posterioridad a la fecha de la firma del mismo y que se añadan a los actuales o los sustituyan. Las autoridades competentes de ambos Estados Contratantes se comunicarán mutuamente las modificaciones significativas que se hayan introducido en sus respectivas legislaciones fiscales.

Artículo 3 Definiciones Generales

1. Para los efectos del presente Acuerdo, a menos que de su contexto se infiera una interpretación diferente:

- (a) el término "Reino de Arabia Saudita" significa el territorio del Reino de Arabia Saudita que también comprende el área exterior a sus aguas territoriales, en donde el Reino de Arabia Saudita, de acuerdo con sus leyes y de conformidad con el derecho internacional, ejerce su soberanía y sus derechos jurisdiccionales sobre sus aguas, su fondo marino, su subsuelo y sus recursos naturales;
- (b) el término "México" significa los Estados Unidos Mexicanos, empleado en un sentido geográfico comprende el territorio de los Estados Unidos Mexicanos, así como las partes integrantes de la Federación, las islas, incluyendo los arrecifes y los cayos en los mares adyacentes, las islas de Guadalupe y Revillagigedo, la plataforma continental y el fondo marino y los zócalos submarinos de las islas, cayos y arrecifes, las aguas de los mares territoriales y las marítimas interiores y más allá de las mismas, las áreas sobre las cuales, de conformidad con el derecho internacional, México puede ejercer derechos soberanos de exploración y explotación de los recursos naturales del fondo marino, subsuelo y las aguas suprayacentes, y el espacio aéreo situado sobre el territorio nacional, en la extensión y bajo las condiciones establecidas por el derecho internacional;
- (c) las expresiones "un Estado Contratante" y "el otro Estado Contratante" significan México o el Reino de Arabia Saudita, según lo requiera el contexto;

- (d) el término "persona" incluye una persona física, una sociedad y cualquier otra agrupación de personas, incluyendo el Estado, sus subdivisiones políticas o administrativas o sus autoridades locales;
- (e) el término "sociedad" significa cualquier persona jurídica o cualquier entidad que se considere como persona jurídica para efectos impositivos;
- (f) las expresiones "empresa de un Estado Contratante" y "empresa del otro Estado Contratante" significan, respectivamente, una empresa explotada por un residente de un Estado Contratante y una empresa explotada por un residente del otro Estado Contratante;
- (g) la expresión "tráfico internacional" significa todo transporte efectuado por un buque o aeronave explotado por una empresa cuya sede de dirección efectiva se encuentre en un Estado Contratante, salvo cuando el buque o aeronave sea explotado únicamente entre lugares situados en el otro Estado Contratante;
- (h) el término "nacional" significa:
 - (i) toda persona física que posea la nacionalidad de un Estado Contratante;
 - (ii) toda persona jurídica, sociedad de personas o asociación constituida conforme a la legislación vigente en un Estado Contratante;
- (i) la expresión "autoridad competente" significa:
 - (i) en el caso del Reino de Arabia Saudita, el Ministerio de Finanzas representado por el Ministro de Finanzas o su representante autorizado;
 - (ii) en el caso de México, la Secretaría de Hacienda y Crédito Público.

2. Para la aplicación del Acuerdo en cualquier momento por un Estado Contratante, cualquier término o expresión no definidos en el mismo tendrá, a menos que de su contexto se infiera una interpretación diferente, el significado que en ese momento le atribuya la legislación de ese Estado para los efectos de los impuestos que son objeto del presente Acuerdo, cualquier significado atribuido por la legislación fiscal de ese Estado prevalecerá sobre el significado otorgado a dicho término de conformidad con otras leyes de ese Estado.

Artículo 4
Residente

1. Para los efectos del presente Acuerdo, la expresión “residente de un Estado Contratante” significa toda persona que, en virtud de la legislación de ese Estado, está sujeta a imposición en el mismo por razón de su domicilio, residencia, lugar de constitución, sede de dirección o cualquier otro criterio de naturaleza análoga, y también incluye a ese Estado y cualquier subdivisión política o administrativa o autoridad local del mismo.

Sin embargo, esta expresión no incluye a cualquier persona que esté sujeta a imposición en ese Estado exclusivamente por las rentas procedentes de fuentes en ese Estado.

2. Cuando en virtud de las disposiciones del párrafo 1 de este Artículo, una persona física sea residente de ambos Estados Contratantes, su situación se determinará de conformidad con lo siguiente:

- (a) la persona será considerada residente solamente del Estado Contratante donde tenga una vivienda permanente a su disposición; si tuviera una vivienda permanente a su disposición en ambos Estados Contratantes, se considerará residente solamente del Estado Contratante con el que mantenga relaciones personales y económicas más estrechas (“centro de intereses ‘vitales’”);
- (b) si no pudiera determinarse el Estado Contratante en el que dicha persona tiene el centro de sus intereses ‘vitales’ o si no tuviera una vivienda permanente a su disposición en ninguno de los Estados Contratantes, se considerará residente solamente del Estado Contratante donde viva habitualmente;
- (c) si viviera habitualmente en ambos Estados Contratantes o no lo hiciera en ninguno de ellos, se considerará residente solamente del Estado Contratante del que sea nacional;
- (d) si es nacional de ambos Estados Contratantes o de ninguno de ellos, las autoridades competentes de los Estados Contratantes resolverán el caso de común acuerdo.

3. Cuando en virtud de las disposiciones del párrafo 1, una persona que no sea una persona física sea residente de ambos Estados Contratantes, las autoridades competentes de los Estados Contratantes harán lo posible por resolver el caso

mediante acuerdo mutuo y determinarán la forma de aplicación del Acuerdo a dicha persona, tomando en consideración que la sede de dirección efectiva es el factor principal en este caso.

Artículo 5 Establecimiento Permanente

1. Para los efectos del presente Acuerdo, la expresión "establecimiento permanente" significa un lugar fijo de negocios mediante el cual una empresa realiza toda o parte de su actividad.

2. La expresión "establecimiento permanente" incluye, pero no se limita a:

- (a) una sede de dirección;
- (b) una sucursal;
- (c) una oficina;
- (d) una fábrica;
- (e) un taller;
- (f) cualquier lugar de extracción de recursos naturales.

3. La expresión "establecimiento permanente" también comprende:

- (a) una obra, una construcción, un proyecto de montaje o instalación, o las actividades de supervisión relacionadas con los mismos, pero sólo cuando dicha obra, proyecto o actividades continúen durante un periodo superior a 6 (seis) meses;
- (b) la prestación de servicios, incluyendo los servicios de consultoría, por una empresa a través de sus empleados u otro personal contratado por la empresa para dicho propósito, pero sólo cuando las actividades de esa naturaleza continúen (para el mismo u otro proyecto relacionado) en un Estado Contratante por un periodo o periodos que en conjunto excedan de 183 (ciento ochenta y tres) días dentro de cualquier periodo de 12 (doce) meses;

- (c) las actividades que consistan o estén relacionadas con la exploración, producción, refinación, procesamiento, transportación, distribución, almacenamiento o comercialización de hidrocarburos, cuando dichas actividades se realicen por un periodo o periodos que en conjunto excedan 30 (treinta) días en cualquier periodo de 12 (doce) meses.

4. No obstante las disposiciones anteriores del presente Artículo, se considerará que la expresión "establecimiento permanente" no incluye:

- (a) la utilización de instalaciones con el único fin de almacenar o exponer bienes o mercancías pertenecientes a la empresa;
- (b) el mantenimiento de un depósito de bienes o mercancías pertenecientes a la empresa con el único fin de almacenarlas o exponerlas;
- (c) el mantenimiento de un depósito de bienes o mercancías pertenecientes a la empresa con el único fin de que sean transformadas por otra empresa;
- (d) el mantenimiento de un lugar fijo de negocios con el único fin de comprar bienes o mercancías o de recopilar información para la empresa;
- (e) el mantenimiento de un lugar fijo de negocios con el único fin de desarrollar para la empresa cualquier otra actividad que tenga carácter preparatorio o auxiliar;
- (f) el mantenimiento de un lugar fijo de negocios con el único fin de realizar cualquier combinación de las actividades mencionadas en los incisos (a) al (e), siempre que el conjunto de la actividad del lugar fijo de negocios, resultante de dicha combinación, sea de carácter preparatorio o auxiliar.

5. No obstante lo dispuesto en los párrafos 1 y 2 de este Artículo, cuando una persona - distinta de un agente que goce de un estatuto independiente, al cual se le aplica el párrafo 7 de este Artículo - actúe en un Estado Contratante por cuenta de una empresa del otro Estado Contratante, se considerará que esa empresa tiene un establecimiento permanente en el Estado Contratante mencionado en primer lugar, respecto de cualesquiera actividades que esa persona realice para la empresa, si dicha persona:

- (a) tiene y ejerce habitualmente en ese Estado una autoridad para concluir contratos en nombre de la empresa, a menos que las actividades de dicha persona se limiten a aquellas mencionadas en el párrafo 4 de este Artículo que, de haber sido realizadas por medio de un lugar fijo de negocios no se hubiera considerado a este lugar como un establecimiento permanente de acuerdo con las disposiciones de dicho párrafo, o
- (b) no tenga tal autoridad, pero habitualmente mantenga en el Estado mencionado en primer lugar un depósito de bienes o mercancías de las que regularmente haga entregas por cuenta de la empresa.

6. No obstante las disposiciones anteriores de este Artículo, se considerará que una empresa aseguradora de un Estado Contratante tiene un establecimiento permanente en el otro Estado Contratante si cobra primas en el territorio de ese otro Estado o asegura riesgos situados en él.

7. No se considerará que una empresa de un Estado Contratante tiene un establecimiento permanente en el otro Estado Contratante por el solo hecho de que realice sus actividades empresariales en ese otro Estado por medio de un corredor, un comisionista general o cualquier otro agente que goce de un estatuto independiente, siempre que dichas personas actúen dentro del marco ordinario de su actividad y que en sus relaciones comerciales o financieras con la empresa no se establezcan o impongan condiciones que difieran de las que serían generalmente acordadas por agentes independientes.

8. El hecho de que una sociedad residente de un Estado Contratante controle o sea controlada por una sociedad residente del otro Estado Contratante, o que realice actividades empresariales en ese otro Estado (ya sea por medio de un establecimiento permanente o de otra manera), no convierte por sí solo a cualquiera de estas sociedades en establecimiento permanente de la otra.

Artículo 6 **Rentas Inmobiliarias**

1. Las rentas que un residente de un Estado Contratante obtenga de bienes inmuebles (incluidos los ingresos por las explotaciones agrícolas o silvícolas) situados en el otro Estado Contratante pueden someterse a imposición en ese otro Estado Contratante.

2. La expresión "bienes inmuebles" tendrá el significado que le atribuya la legislación del Estado Contratante en el que los bienes en cuestión estén situados. Dicha expresión comprende, en todo caso, los accesorios de los bienes inmuebles, el ganado y el equipo utilizado en las explotaciones agrícolas y silvícolas, los derechos a los que se apliquen las disposiciones de derecho privado relativas a los bienes raíces, el usufructo de bienes inmuebles y los derechos a percibir pagos variables o fijos por la explotación o la concesión de la explotación de yacimientos minerales, fuentes y otros recursos naturales. Los buques, embarcaciones y aeronaves no se considerarán bienes inmuebles.

3. Las disposiciones del párrafo 1 de este Artículo se aplicarán a las rentas derivadas de la utilización directa, del arrendamiento o uso en cualquier otra forma de explotación de los bienes inmuebles.

4. Las disposiciones de los párrafos 1 y 3 de este Artículo se aplicarán igualmente a las rentas derivadas de los bienes inmuebles de una empresa y a las rentas derivadas del uso de bienes inmuebles para la prestación de servicios personales independientes.

Artículo 7 Beneficios Empresariales

1. Los beneficios de una empresa de un Estado Contratante solamente pueden someterse a imposición en ese Estado, a no ser que la empresa realice sus actividades empresariales en el otro Estado Contratante por medio de un establecimiento permanente situado en él. Si la empresa realiza su actividad empresarial de dicha manera, los beneficios de la empresa pueden someterse a imposición en el otro Estado, pero sólo en la medida en que puedan atribuirse a:

- (a) ese establecimiento permanente;
- (b) ventas en ese otro Estado de bienes o mercancías de la misma o similar naturaleza a la de los vendidos a través de ese establecimiento permanente, o
- (c) otras actividades empresariales realizadas en el otro Estado de la misma o similar naturaleza a la de las realizadas a través de ese establecimiento permanente.

2. Sujeto a lo dispuesto por el párrafo 3 de este Artículo, cuando una empresa de un Estado Contratante realice actividades empresariales en el otro Estado

Contratante por medio de un establecimiento permanente situado en él, en cada Estado Contratante se atribuirán a dicho establecimiento permanente los beneficios que éste hubiera podido obtener de ser una empresa distinta y separada que realice actividades idénticas o similares en las mismas o similares condiciones, y tratase con total independencia con la empresa de la que es establecimiento permanente.

3. Para la determinación de los beneficios de un establecimiento permanente, se permitirá la deducción de los gastos incurridos para la realización de los fines del establecimiento permanente, incluyendo los gastos de dirección y generales de administración así incurridos, tanto si se efectúan en el Estado en el que se encuentre el establecimiento permanente como en otra parte. Sin embargo, no serán deducibles los pagos que efectúe, en su caso, el establecimiento permanente (que no sean los hechos por concepto de reembolso de gastos efectivos) a la oficina central de la empresa o a alguna de sus otras sucursales, a título de regalías, honorarios o pagos análogos a cambio del derecho de utilizar patentes u otros derechos, o a título de comisión, por servicios concretos prestados o por gestiones hechas o, salvo en el caso de una empresa bancaria, a título de ingresos derivados de rendimientos de crédito sobre dinero prestado al establecimiento permanente. Tampoco se tendrán en cuenta, para determinar las utilidades de un establecimiento permanente, las cantidades que cobre ese establecimiento permanente (por conceptos que no sean reembolso de gastos efectivos) a la oficina central de la empresa o alguna de sus otras sucursales, a título de regalías, honorarios o pagos análogos a cambio del derecho de utilizar patentes u otros derechos, o a título de comisión por servicios concretos prestados o por gestiones hechas o, salvo en el caso de una empresa bancaria, a título de ingresos derivados de rendimientos de crédito sobre el dinero prestado a la oficina central de la empresa o a alguna de sus otras sucursales.

4. Cuando los beneficios comprendan elementos de renta regulados separadamente en otros Artículos del presente Acuerdo, las disposiciones de dichos Artículos no se verán afectadas por las disposiciones de este Artículo.

Artículo 8 **Transportación Marítima y Aérea**

1. Los beneficios procedentes de la explotación de buques o aeronaves en tráfico internacional sólo podrán someterse a imposición en el Estado Contratante en el que esté situada la sede de dirección efectiva de la empresa.

2. Si la sede de dirección efectiva de una empresa de transporte marítimo estuviera a bordo de un buque, se considerará que se encuentra en el Estado

Contratante donde esté el puerto base de éste y si no existiera tal puerto base, en el Estado Contratante en el que resida la persona que explote el buque.

3. Las disposiciones del párrafo 1 de este Artículo también serán aplicables a los *beneficios procedentes de la participación en un consorcio, empresa conjunta o en una agencia de explotación internacional.*

Artículo 9 Empresas Asociadas

1. Cuando:

- (a) una empresa de un Estado Contratante participe directa o indirectamente en la dirección, el control o el capital de una empresa del otro Estado Contratante, o
- (b) las mismas personas participen directa o indirectamente en la dirección, el control o el capital de una empresa de un Estado Contratante y de una empresa del otro Estado Contratante,

y en cualquier caso las dos empresas estén, en sus relaciones comerciales o financieras, unidas por condiciones aceptadas o impuestas que difieran de las que serían acordadas por empresas independientes, entonces cualquier beneficio que hubiera sido obtenido por una de las empresas de no existir dichas condiciones, y que de hecho no se ha producido a causa de las mismas, puede ser incluido en los beneficios de esa empresa y, en consecuencia, ser sometido a imposición.

2. Cuando un Estado Contratante incluya en los beneficios de una empresa de ese Estado - y, en consecuencia, someta a imposición - los beneficios sobre los cuales una empresa del otro Estado Contratante ha sido sometida a imposición en ese otro Estado, y los beneficios así incluidos son beneficios que habrían sido obtenidos por la empresa del Estado mencionado en primer lugar si las condiciones convenidas entre las dos empresas hubieran sido las que se hubiesen convenido entre empresas independientes, entonces ese otro Estado procederá a efectuar el ajuste correspondiente al monto del impuesto cobrado sobre esos beneficios. Para determinar dicho ajuste se tendrán en cuenta las demás disposiciones del presente Acuerdo y las autoridades competentes de los Estados Contratantes se consultarán mutuamente cuando sea necesario.

Artículo 10 Dividendos

1. Los dividendos pagados por una sociedad residente de un Estado Contratante a un residente del otro Estado Contratante podrán someterse a imposición en ese otro Estado Contratante.
2. Sin embargo, estos dividendos también podrán someterse a imposición en el Estado Contratante en que resida la sociedad que pague los dividendos y de acuerdo con la legislación de ese Estado, pero si el beneficiario efectivo de los dividendos es residente del otro Estado Contratante, el impuesto así exigido no podrá exceder del 5 por ciento del importe bruto de los dividendos. Este párrafo no afectará a la imposición de la sociedad respecto de beneficios con cargo a los cuales se paguen los dividendos.
3. El término "dividendos" empleado en el presente Artículo significa los rendimientos de las acciones, acciones o derechos de "goce", partes de minas, partes de fundador u otros derechos, excepto los de crédito, que permitan participar en los beneficios, así como los ingresos de otros derechos corporativos y otros ingresos sujetos al mismo régimen fiscal que los rendimientos de las acciones, de conformidad con la legislación del Estado en que resida la sociedad que los distribuya.
4. Las disposiciones de los párrafos 1 y 2 de este Artículo no se aplicarán si el beneficiario efectivo de los dividendos, residente de un Estado Contratante, realiza en el otro Estado Contratante, del que es residente la sociedad que paga los dividendos, actividades empresariales a través de un establecimiento permanente situado en él o presta en ese otro Estado servicios personales independientes desde una base fija situada en él y la participación con respecto a la cual se pagan los dividendos está efectivamente vinculada con dicho establecimiento permanente o base fija. En este caso se aplicarán las disposiciones del Artículo 7 ó del Artículo 14 del presente Acuerdo, según corresponda.
5. Cuando una sociedad residente de un Estado Contratante obtenga beneficios o rentas procedentes del otro Estado Contratante, ese otro Estado no puede exigir ningún impuesto sobre los dividendos pagados por la sociedad, salvo en la medida en que estos dividendos sean pagados a un residente de ese otro Estado o la participación con respecto a la cual se pagan los dividendos esté efectivamente vinculada a un establecimiento permanente o una base fija situada en ese otro Estado, ni someter los beneficios no distribuidos de la sociedad a un impuesto sobre los mismos, aún si los dividendos pagados o los beneficios no distribuidos consisten, total o parcialmente, en beneficios o rentas procedentes de ese otro Estado.

6. No obstante lo señalado en otra disposición del presente Acuerdo, cuando una sociedad que sea residente de un Estado Contratante tenga un establecimiento permanente en el otro Estado Contratante, los beneficios bajo el párrafo 1 del Artículo 7, podrán estar sujetos a una retención de impuestos adicional en el otro Estado Contratante, de conformidad con su legislación fiscal, cuando los beneficios se remitan a la oficina central, pero la retención no excederá del 5 por ciento del monto de dichos beneficios, después de deducir de los mismos el impuesto corporativo gravado en ese otro Estado Contratante.

Artículo 11

Ingresos Derivados de Rendimientos de Crédito

1. Los ingresos derivados de rendimientos de crédito procedentes de un Estado Contratante y pagados a un residente del otro Estado Contratante pueden someterse a imposición en ese otro Estado.

2. Sin embargo, dichos ingresos derivados de rendimientos de crédito también pueden someterse a imposición en el Estado Contratante del que procedan y de conformidad con la legislación de ese Estado Contratante, pero si el beneficiario efectivo de los ingresos derivados de rendimientos de crédito es un residente del otro Estado Contratante, el impuesto así exigido no podrá exceder del:

- (a) 5 por ciento del importe bruto de los ingresos derivados de rendimientos de crédito pagados a entidades financieras o fondos de pensiones;
- (b) 10 por ciento del importe bruto de los ingresos derivados de rendimientos de crédito pagados en cualquier otro caso.

3. El término "Ingresos derivados de Rendimientos de Crédito" empleado en este Artículo significa los rendimientos de créditos de cualquier naturaleza, con o sin garantía hipotecaria y con derecho o no a participar en los beneficios del deudor y, en particular, las rentas de títulos de crédito gubernamentales y de bonos u obligaciones, incluidas las primas y premios unidos a dichos títulos, bonos u obligaciones, así como cualquier otra renta que la legislación del Estado Contratante de donde procedan los ingresos derivados de rendimientos de crédito, asimile a los rendimientos de las cantidades dadas en préstamo.

4. Las disposiciones de los párrafos 1 y 2 de este Artículo no se aplicarán si el beneficiario efectivo de los ingresos derivados de rendimientos de crédito, residente de un Estado Contratante, realiza en el otro Estado Contratante, del que proceden

los ingresos derivados de rendimientos de crédito, actividades empresariales a través de un establecimiento permanente situado en él o presta en ese otro Estado servicios personales independientes desde una base fija situada en él y el crédito con respecto al cual se pagan dichos ingresos esté efectivamente vinculado con dicho establecimiento permanente o base fija. En este caso se aplicarán las disposiciones del Artículo 7 ó del Artículo 14 del presente Acuerdo, según corresponda.

5. Los ingresos derivados de rendimientos de crédito se considerarán procedentes de un Estado Contratante cuando el deudor sea un residente de ese Estado. Sin embargo, cuando la persona que paga dichos ingresos, sea o no residente de un Estado Contratante, tenga en un Estado Contratante un establecimiento permanente o una base fija, en relación con la cual se haya contraído la deuda que da origen al pago de los ingresos, y este último es soportado por dicho establecimiento permanente o base fija, dichos ingresos se considerarán procedentes del Estado donde esté situado el establecimiento permanente o la base fija.

6. Cuando, en virtud de la relación especial existente entre el deudor y el beneficiario efectivo o entre ambos y cualquier otra persona, el importe de los ingresos derivados de rendimientos de crédito, habida cuenta del crédito por el que se paguen, exceda del que hubieran convenido el deudor y el beneficiario efectivo en ausencia de tal relación, las disposiciones de este Artículo se aplicarán únicamente a este último importe. En tal caso, la cuantía en exceso de los pagos podrá someterse a imposición de acuerdo con la legislación de cada Estado Contratante, teniendo en cuenta las demás disposiciones del presente Acuerdo.

Artículo 12 Regalías

1. Las regalías procedentes de un Estado Contratante y pagadas a un residente del otro Estado Contratante pueden someterse a imposición en ese otro Estado.

2. Sin embargo, dichas regalías también pueden someterse a imposición en el Estado Contratante del que procedan y de conformidad con la legislación de ese Estado Contratante, pero si el beneficiario efectivo de las regalías es un residente del otro Estado Contratante, el impuesto así exigido no podrá exceder del 10 por ciento del importe bruto de las regalías.

3. El término "regalías" empleado en este Artículo, significa los pagos de cualquier clase recibidos en consideración por el uso o el derecho de uso de cualquier derecho de autor sobre obras literarias, artísticas o científicas, incluidas las películas

El término "regalías" empleado en este Artículo, significa los pagos de cualquier clase recibidos en consideración por el uso o el derecho de uso de cualquier derecho de autor sobre obras literarias, artísticas o científicas, incluidas las películas cinematográficas y películas o cintas para su difusión por radio o televisión, cualquier patente, marca, diseño o modelo, plano, fórmula o procedimiento secreto o por el uso o derecho de uso de cualquier equipo industrial, comercial o científico o por información relativa a experiencias industriales, comerciales o científicas.

4. Las disposiciones de los párrafos 1 y 2 de este Artículo no se aplicarán si el beneficiario efectivo de las regalías, residente de un Estado Contratante, realiza actividades empresariales en el otro Estado Contratante, de donde proceden las regalías, por medio de un establecimiento permanente situado en él o presta en ese otro Estado servicios personales independientes desde una base fija situada en él, y el derecho o bien con respecto al cual se pagan las regalías está efectivamente vinculado con dicho establecimiento permanente o base fija. En tal caso se aplicarán las disposiciones del Artículo 7 ó del Artículo 14 del presente Acuerdo, según corresponda.

5. Las regalías se considerarán procedentes de un Estado Contratante cuando el deudor sea un residente de ese Estado. Sin embargo, cuando quien paga las regalías, sea o no residente de un Estado Contratante, tenga en un Estado Contratante un establecimiento permanente o una base fija en relación con la cual se haya contraído la obligación de pago de las regalías, y éstas sean soportadas por dicho establecimiento permanente o base fija, tales regalías serán consideradas procedentes del Estado donde esté situado el establecimiento permanente o la base fija.

6. Cuando en virtud de la relación especial existente entre el deudor y el beneficiario efectivo o entre ambos y cualquier otra persona, el importe de las regalías, teniendo en consideración el uso, derecho o información por los cuales son pagadas, exceda el importe que hubieran convenido el deudor y el beneficiario efectivo en ausencia de tal relación, las disposiciones de este Artículo se aplicarán únicamente a este último importe. En dicho caso, la cuantía en exceso de los pagos podrá someterse a imposición de acuerdo con la legislación de cada Estado Contratante, teniendo en cuenta las demás disposiciones del presente Acuerdo.

Artículo 13 Ganancias de Capital

1. Las ganancias que un residente de un Estado Contratante obtenga de la enajenación de bienes inmuebles a los que se refiere el Artículo 6 del presente Acuerdo y situados en el otro Estado Contratante pueden someterse a imposición en ese otro Estado.

2. Las ganancias de la enajenación de bienes muebles que formen parte del activo de un establecimiento permanente que una empresa de un Estado Contratante tenga en el otro Estado Contratante o de bienes muebles que formen parte del activo de una base fija que un residente de un Estado Contratante tenga en el otro Estado Contratante para la prestación de servicios personales independientes, incluyendo las ganancias derivadas de la enajenación de dicho establecimiento permanente (por separado o con toda la empresa) o de dicha base fija, pueden someterse a imposición en ese otro Estado Contratante.
3. Las ganancias obtenidas de la enajenación de buques o aeronaves explotados en tráfico internacional o de bienes muebles afectos a la explotación de dichos buques o aeronaves, sólo pueden someterse a imposición en el Estado Contratante donde esté situada la sede de dirección efectiva de la empresa.
4. Las ganancias que un residente de un Estado Contratante obtenga de la enajenación de acciones en las que más del 50 por ciento de su valor proceda, directa o indirectamente, de bienes inmuebles situados en el otro Estado Contratante, pueden someterse a imposición en ese otro Estado.
5. Las ganancias derivadas de la enajenación de acciones de una sociedad residente de un Estado Contratante pueden ser sometidas a imposición en ese Estado.
6. Las ganancias de la enajenación de cualquier otro bien distinto de los mencionados en los párrafos anteriores, sólo pueden someterse a imposición en el Estado Contratante en que resida el enajenante.

Artículo 14 Servicios Personales Independientes

1. Los ingresos obtenidos por un residente de un Estado Contratante por la prestación de servicios profesionales u otras actividades de carácter independiente sólo podrán someterse a imposición en ese Estado, excepto en las siguientes circunstancias, en las que dichos ingresos podrán también someterse a imposición en el otro Estado Contratante:
 - (a) si dicho residente tiene en el otro Estado Contratante una base fija de la que disponga regularmente para el desempeño de sus actividades; en tal caso, sólo podrá gravarse en ese otro Estado Contratante la parte de los ingresos que sean atribuibles a dicha base fija, o

- (b) si su estancia en el otro Estado Contratante es por un periodo o periodos que sumen o excedan en total de 183 (ciento ochenta y tres) días en cualquier periodo de 12 (doce) meses que empiece o termine durante el año fiscal considerado; en tal caso, sólo podrá gravarse en ese otro Estado la parte de los ingresos obtenidos por las actividades desempeñadas por él en ese otro Estado.

2. La expresión "servicios profesionales" comprende especialmente las actividades independientes de carácter científico, literario, artístico, educativo o de enseñanza, así como las actividades independientes de los médicos, abogados, ingenieros, arquitectos, dentistas y contadores.

Artículo 15 **Servicios Personales Dependientes**

1. Sujeto a lo dispuesto en los Artículos 16, 18, 19, 20 y 21 del presente Acuerdo, los sueldos, salarios y otras remuneraciones similares obtenidos por un residente de un Estado Contratante en virtud de un empleo, sólo podrán someterse a imposición en ese Estado, a no ser que el empleo se ejerza en el otro Estado Contratante. Si el empleo se ejerce de dicha manera, las remuneraciones percibidas por este concepto pueden someterse a imposición en ese otro Estado.

2. No obstante lo dispuesto en el párrafo 1 de este Artículo, las remuneraciones obtenidas por un residente de un Estado Contratante por razón de un empleo ejercido en el otro Estado Contratante sólo pueden someterse a imposición en el Estado Contratante mencionado en primer lugar si:

- (a) el perceptor permanece en el otro Estado por un periodo o periodos que no excedan en total de 183 (ciento ochenta y tres) días en cualquier periodo de 12 (doce) meses que comience o termine en el ejercicio fiscal correspondiente, y
- (b) las remuneraciones son pagadas por, o en nombre de un empleador que no sea un residente del otro Estado, y
- (c) las remuneraciones no son soportadas por un establecimiento permanente o una base fija que el empleador tenga en el otro Estado.

3. No obstante las disposiciones anteriores del presente Artículo, las remuneraciones obtenidas por razón de un empleo ejercido a bordo de un buque o aeronave explotados en tráfico internacional o de una embarcación destinada al

transporte por aguas interiores podrán someterse a imposición en el Estado Contratante en que se encuentre la sede de dirección efectiva de la empresa.

Artículo 16 Participaciones de Consejeros

Las participaciones de consejeros y otras retribuciones similares que un residente de un Estado Contratante obtenga como miembro de un consejo de administración de una sociedad que sea residente del otro Estado Contratante, pueden someterse a imposición en ese otro Estado.

Artículo 17 Artistas y Deportistas

1. No obstante lo dispuesto en los Artículos 14 y 15 del presente Acuerdo, los ingresos que un residente de un Estado Contratante obtenga como un artista del espectáculo, tal como actor de teatro, cine, radio o televisión, o músico, o como deportista, derivadas del ejercicio de sus actividades personales como tal en el otro Estado Contratante, pueden someterse a imposición en ese otro Estado.

2. Cuando los ingresos derivados de las actividades personales ejercidas por un artista del espectáculo o un deportista, en su calidad de tal, se atribuyan no al propio artista del espectáculo o deportista, sino a otra persona, esos ingresos, no obstante las disposiciones de los Artículos 7, 14 y 15 del presente Acuerdo, pueden someterse a imposición en el Estado Contratante en el que se realicen las actividades del artista del espectáculo o deportista.

3. Los ingresos obtenidos por un residente de un Estado Contratante derivados del ejercicio de sus actividades en el otro Estado Contratante, previstas en los párrafos 1 y 2 de este Artículo, estarán exentas de gravamen en el otro Estado Contratante, si la visita a ese otro Estado Contratante se encuentra financiada total o principalmente por fondos públicos del Estado Contratante mencionado en primer lugar, sus subdivisiones políticas o administrativas o por sus autoridades locales, o tienen lugar en virtud de un acuerdo cultural o un convenio entre los Gobiernos de los Estados Contratantes.

Artículo 18
Pensiones

1. Sujeto a lo dispuesto en el párrafo 2 del Artículo 19 del presente Acuerdo, las pensiones y otras remuneraciones similares pagadas por un empleo anterior a un residente de un Estado Contratante, sólo podrán someterse a imposición en ese Estado.

2. No obstante lo dispuesto en el párrafo 1 de este Artículo, las pensiones pagadas y otros pagos realizados conforme a un esquema público que sea parte del sistema de seguridad social de un Estado Contratante o subdivisión política o administrativa o autoridad local del mismo, serán sometidos a imposición únicamente en ese Estado.

Artículo 19
Funciones Públicas

1. (a) Los sueldos, salarios y otras remuneraciones similares, distintos de las pensiones, pagados por un Estado Contratante o una subdivisión política o administrativa o una autoridad local del mismo, a una persona física por razón de servicios prestados a ese Estado o subdivisión o autoridad, sólo podrán someterse a imposición en ese Estado.

(b) Sin embargo, dichos sueldos, salarios y otras remuneraciones similares sólo podrán someterse a imposición en el otro Estado Contratante, si los servicios se prestan en ese otro Estado y la persona física quien es un residente de ese Estado:

- (i) es un nacional de ese Estado, o
- (ii) no adquirió la condición de residente de ese Estado solamente para prestar los servicios.

2. (a) Cualquier pensión pagada por, o con cargo a fondos constituidos por un Estado Contratante o una subdivisión política o administrativa o una autoridad local del mismo, a una persona física por los servicios prestados a ese Estado o subdivisión o autoridad, sólo serán sometidos a imposición en ese Estado.

(b) Sin embargo, dichas pensiones sólo serán sometidas a imposición en el otro Estado Contratante si la persona física es residente y nacional de ese otro Estado.

3. Lo dispuesto en los Artículos 15, 16, 17 y 18 del presente Acuerdo, se aplicará a los sueldos, salarios y otras remuneraciones similares, así como a pensiones, derivados de servicios prestados en relación con una actividad empresarial realizada por un Estado Contratante o una subdivisión política o administrativa o una autoridad local del mismo.

Artículo 20 Estudiantes

1. Los pagos que reciba para su manutención, educación o formación un estudiante, persona en prácticas o aprendiz que es o ha sido, inmediatamente antes de llegar a un Estado Contratante, residente del otro Estado Contratante y que se encuentre en el Estado mencionado en primer lugar con el único fin de proseguir su educación o formación, no podrán someterse a imposición en ese Estado, siempre que dichos pagos procedan de fuentes situadas fuera de ese Estado.

2. Los pagos que reciba un estudiante, persona en prácticas o aprendiz, que sea o fuera inmediatamente antes de visitar un Estado Contratante residente del otro Estado Contratante y que se encuentre en el Estado Contratante mencionado en primer lugar con el único fin de proseguir su educación o formación y que constituyan remuneraciones relacionadas con servicios prestados en ese otro Estado Contratante, no estarán sujetos a imposición en ese otro Estado siempre que los servicios estén relacionados con su educación o formación y sean necesarios para su manutención.

Artículo 21 Profesores e Investigadores

Las remuneraciones que un profesor o investigador reciba por actividades de enseñanza o investigación, que sea o fuera residente de un Estado Contratante, inmediatamente antes de ser invitado o visitar el otro Estado Contratante, con la finalidad de realizar dichas actividades, no estarán sujetas a imposición en ese otro Estado Contratante durante un periodo que no exceda de 4 (cuatro) años.

Artículo 22 Otros Ingresos

1. Los elementos de renta de un residente de un Estado Contratante, cualquiera que fuera su procedencia, no mencionados en los Artículos anteriores del presente Acuerdo serán sometidos a imposición únicamente en ese Estado.

2. Lo dispuesto en el párrafo 1 de este Artículo no se aplicará a las rentas distintas de los ingresos procedentes de los bienes inmuebles, tal como se definen en el párrafo 2 del Artículo 6 del presente Acuerdo, si el receptor de dichas rentas, residente de un Estado Contratante, realiza actividades empresariales en el otro Estado Contratante a través de un establecimiento permanente situado en él, o presta servicios personales independientes en ese otro Estado desde una base fija situada en él, y el derecho o bien por el cual se pagan las rentas está efectivamente vinculado con dicho establecimiento permanente o base fija. En dicho caso se aplicarán las disposiciones del Artículo 7 ó del Artículo 14 del presente Acuerdo, según corresponda.

3. No obstante lo dispuesto por los párrafos 1 y 2 de este Artículo, los elementos de renta obtenidos por un residente de un Estado Contratante no relacionados con los Artículos anteriores del presente Acuerdo, provenientes del otro Estado Contratante, también pueden someterse a imposición en ese otro Estado.

Artículo 23 **Métodos para Eliminar la Doble Imposición**

La doble imposición se eliminará de la siguiente manera:

1. Cuando un residente de un Estado Contratante obtenga rentas que de conformidad con las disposiciones del presente Acuerdo, puedan estar sujetas a imposición en el otro Estado Contratante, el Estado Contratante mencionado en primer lugar permitirá deducir del impuesto sobre la renta de ese residente, una cantidad igual al impuesto pagado en el otro Estado Contratante.

Sin embargo, dicha deducción no excederá la parte del impuesto calculada antes de hacer la deducción, que sea atribuible según corresponda, al ingreso que pueda ser sometido a imposición en el otro Estado Contratante.

2. Cuando, de conformidad con cualquier disposición del presente Acuerdo, las rentas obtenidas por un residente de un Estado Contratante estén exentas de impuestos en ese Estado Contratante, dicho Estado Contratante podrá, sin embargo, al calcular el monto del impuesto sobre los ingresos restantes de ese residente, tomar en cuenta la renta exenta.

3. En el caso del Reino de Arabia Saudita, los métodos para la eliminación de la doble imposición no prejuzgarán las disposiciones del régimen de exacción del Zakat, respecto de los nacionales saudíes.

Artículo 24
Procedimiento de Acuerdo Mutuo

1. Cuando una persona considere que las medidas adoptadas por uno o ambos Estados Contratantes implican o pueden implicar para ella una imposición que no sea acorde con las disposiciones del presente Acuerdo, con independencia de los recursos previstos por la legislación interna de esos Estados, podrá someter su caso a la autoridad competente del Estado Contratante del que sea residente. El caso deberá ser presentado dentro de los 3 (tres) años siguientes a la primera notificación de la medida adoptada que implique una imposición no conforme a lo dispuesto por el presente Acuerdo.

2. La autoridad competente, si la reclamación le parece fundada y si no puede por sí misma llegar a una solución satisfactoria, hará lo posible por resolver la cuestión mediante acuerdo mutuo con la autoridad competente del otro Estado Contratante, a fin de evitar una imposición que no se ajuste al presente Acuerdo. Cualquier acuerdo alcanzado deberá ser implementado, independientemente de cualquier plazo establecido en la legislación interna de los Estados Contratantes.

3. Las autoridades competentes de ambos Estados Contratantes harán lo posible por resolver, mediante acuerdo mutuo, cualesquiera dificultades o dudas que surjan de la interpretación o aplicación del presente Acuerdo. También podrán consultarse mutuamente para la eliminación de la doble imposición en los casos no previstos en el presente Acuerdo.

4. Las autoridades competentes de los Estados Contratantes podrán comunicarse directamente entre sí, a fin de llegar a un acuerdo de conformidad con lo dispuesto en los párrafos anteriores.

Artículo 25
Intercambio de Información

1. Las autoridades competentes de los Estados Contratantes intercambiarán la información que sea previsiblemente relevante para aplicar lo dispuesto en el presente Acuerdo, o para la administración o cumplimiento de la legislación interna relativa a los impuestos de cualquier clase y naturaleza exigidos por los Estados Contratantes, en la medida en que dicha imposición no sea contraria al presente Acuerdo. El intercambio de información no está limitado por los Artículos 1 y 2 del presente Acuerdo.

2. Cualquier información recibida de conformidad con el párrafo 1 de este Artículo por un Estado Contratante será mantenida secreta de igual forma que la información obtenida con base en la legislación interna de ese Estado y sólo se comunicará a las personas o autoridades (incluidos los tribunales y órganos administrativos) encargadas de la determinación o recaudación, la ejecución o reclamación, o la resolución de recursos en relación con los impuestos señalados en el párrafo 1 de este Artículo, o encargadas de verificar el cumplimiento de lo anterior. Estas personas o autoridades sólo utilizarán la información para estos fines. Podrán revelar la información en las audiencias públicas de los tribunales o en las sentencias judiciales.

3. En ningún caso las disposiciones de los párrafos 1 y 2 de este Artículo podrán interpretarse en el sentido de imponer a un Estado Contratante la obligación de:

- (a) adoptar medidas administrativas contrarias a su legislación y práctica administrativa, o a las del otro Estado Contratante;
- (b) suministrar información que no se pueda obtener de conformidad con su legislación o en el ejercicio normal de su práctica administrativa, o de las del otro Estado Contratante;
- (c) suministrar información que revele un secreto comercial, empresarial, industrial o profesional o un procedimiento comercial, o información cuya comunicación sea contraria a políticas públicas (*ordre public*).

4. Cuando la información sea solicitada por un Estado Contratante de conformidad con este Artículo, el otro Estado Contratante utilizará las medidas para recabar información de que disponga para obtener la información solicitada, aun cuando ese otro Estado pueda no necesitar dicha información para sus propios fines impositivos. La obligación precedente está sujeta a las limitaciones del párrafo 3 de este Artículo, pero en ningún caso dichas limitaciones deberán interpretarse en el sentido de permitir a un Estado Contratante negarse a otorgar la información únicamente porque no se tiene un interés interno en dicha información.

5. En ningún caso las disposiciones del párrafo 3 de este Artículo deberán interpretarse en el sentido de permitir a un Estado Contratante negarse a otorgar la información únicamente porque la misma sea detenida por un banco, otra institución financiera, agente o por cualquier persona actuando en calidad representativa o fiduciaria, o porque se relaciona con participaciones en una persona.

Artículo 26
Disposiciones Específicas

Los ingresos previstos en los Artículos 10 y 11 del presente Acuerdo, obtenidos por el Gobierno de uno de los Estados Contratantes o cualesquiera de sus subdivisiones administrativas o políticas o autoridades locales en el otro Estado Contratante, incluyendo, en el caso de México, el Banco de México, y en el caso del Reino de Arabia Saudita, la Agencia Monetaria de Arabia Saudita, y entidades totalmente propiedad de ese Estado Contratante, estarán exentos de imposición en el otro Estado Contratante.

Artículo 27
Miembros de Misiones Diplomáticas y Oficinas Consulares

Nada de lo dispuesto en el presente Acuerdo afectará los privilegios fiscales de que disfruten los miembros de misiones diplomáticas o de las oficinas consulares, de conformidad con las normas generales del derecho internacional o en virtud de las disposiciones de acuerdos especiales.

Artículo 28
Disposiciones Misceláneas

Nada de lo dispuesto en el presente Acuerdo afectará la aplicación de las disposiciones internas para prevenir la evasión y la elusión fiscal, incluyendo las reglas relativas a capitalización delgada y sociedades extranjeras controladas.

Artículo 29
Entrada en Vigor

1. Cada uno de los Estados Contratantes se notificarán entre sí, a través de la vía diplomática, el cumplimiento de los procedimientos previstos por su legislación interna para la entrada en vigor del presente Acuerdo. El Acuerdo entrará en vigor el primer día del segundo mes siguiente a aquél en el que la última de estas notificaciones fue recibida.
2. Las disposiciones del presente Acuerdo surtirán efecto:
 - (a) respecto de los impuestos retenidos en la fuente, sobre las cantidades pagadas el o a partir del primero de enero del año siguiente a aquél en que el Acuerdo entre en vigor, y

- (b) respecto de otros impuestos, con relación a ejercicios fiscales que inicien el o a partir del primero de enero del año calendario siguiente a aquél en que entre en vigor el Acuerdo.

Artículo 30
Terminación

1. El presente Acuerdo permanecerá en vigor indefinidamente pero cualquiera de los Estados Contratantes podrá darlo por terminado mediante notificación escrita de terminación dirigida al otro Estado Contratante, a través de la vía diplomática, a más tardar el 30 de junio de cualquier año calendario que inicie 5 (cinco) años después de que el presente Acuerdo haya entrado en vigor.


2. En tal caso, el presente Acuerdo dejará de surtir sus efectos:

- (a) respecto de los impuestos retenidos en la fuente, sobre las cantidades pagadas después de que termine el año calendario en el que se dé dicha notificación, y
- (b) respecto de otros impuestos, en relación con ejercicios fiscales que comiencen después del final del año calendario en el que se dé dicha notificación.

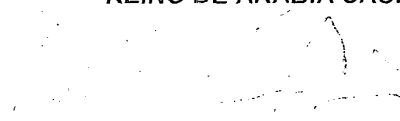
En fe de lo cual los suscritos, debidamente autorizados, han firmado el presente Acuerdo.

Hecho en la ciudad de Riad, el diecisiete de enero de dos mil dieciséis, en dos ejemplares originales en idioma español, árabe e inglés, siendo todos los textos igualmente auténticos. En caso de cualquier divergencia de interpretación, el texto en inglés prevalecerá.

**POR EL GOBIERNO
DE LOS
ESTADOS UNIDOS MEXICANOS**


Claudia Ruiz Massieu Salinas
Secretaria de Relaciones Exteriores

**POR EL GOBIERNO
DEL
REINO DE ARABIA SAUDITA**


Ibrahim A. Al-Assaf
Ministro de Finanzas

PROTOCOLO

Al momento de la firma del Acuerdo entre el Gobierno de los Estados Unidos Mexicanos y el Gobierno del Reino de Arabia Saudita para Evitar la Doble Imposición y Prevenir la Evasión Fiscal en materia de Impuestos sobre la Renta, los suscritos han acordado que las siguientes disposiciones formarán parte integrante del Acuerdo.

1. En relación con el párrafo 1 del Artículo 4 del Acuerdo:

La expresión "residente de un Estado Contratante" comprende a una persona jurídica constituida conforme a las leyes de un Estado Contratante que por regla general se encuentra exenta del pago de impuestos en ese Estado Contratante y sea establecida y mantenida en ese Estado Contratante, ya sea:

- (a) exclusivamente para fines religiosos, de caridad, educativos, científicos u otros similares, o
- (b) para proporcionar pensiones u otros beneficios similares a empleados.

2. En relación con los Artículos 5 y 7 del Acuerdo:

Los beneficios empresariales que obtenga una empresa de un Estado Contratante derivados de la exportación de mercancías al otro Estado Contratante no serán sometidos a imposición en ese otro Estado Contratante. Cuando los contratos de exportación incluyan otras actividades llevadas a cabo a través de un establecimiento permanente en el otro Estado Contratante, los beneficios derivados de tales actividades podrán ser sometidos a imposición en el otro Estado Contratante.

3. En relación con el Artículo 7 del Acuerdo:

Se entiende que la expresión "beneficios empresariales" incluye pero no se limita a beneficios derivados de la manufactura, comercio, banca, seguros, operación de transportación terrestre, prestación de servicios, arrendamiento de bienes muebles y otros elementos de renta incluidos en la legislación fiscal de un Estado Contratante.

4. En relación con el Artículo 8 del Acuerdo:

Se entiende que los beneficios a que se refiere el párrafo 1 no incluyen los beneficios derivados de la transportación terrestre.

5. En relación con el Artículo 11 del Acuerdo:

Se entiende que, para efectos impositivos mexicanos, la expresión "ingresos derivados de rendimientos de crédito" incluirá todos los elementos de ingresos o ganancias contenidos en los Artículos 8, 163, párrafos noveno al décimo sexto, y 166 de la Ley del Impuesto sobre la Renta mexicana o en los Artículos que los substituyan.

6. En relación con el párrafo 3 del Artículo 12 del Acuerdo:

No obstante las disposiciones del Artículo 13, se entiende que el término "regalías" también incluye las ganancias obtenidas por la enajenación de cualquiera de dichos derechos o bienes mencionados en el párrafo 3 del Artículo 12, que estén condicionados a la productividad, uso o disposición de los mismos.

7. No obstante las disposiciones de los Artículos 14 y 15 del Acuerdo:

- (a) Los sueldos, salarios y remuneraciones similares obtenidas por un residente de un Estado Contratante respecto de un empleo relacionado con la exploración, producción, refinación, procesamiento, transportación, distribución, almacenamiento o comercialización de hidrocarburos situados en el otro Estado Contratante pueden someterse a imposición en ese otro Estado. Sin embargo, dichas remuneraciones se someterán a imposición sólo en el Estado mencionado en primer lugar si el empleo es realizado para un empleador que no sea residente del otro Estado y siempre que el empleo sea realizado por un periodo o periodos que en conjunto no excedan 30 (treinta) días en cualquier periodo de 12 (doce) meses que inicie o termine en el ejercicio fiscal respectivo.
- (b) Los sueldos, salarios y remuneraciones similares obtenidas por un residente de un Estado Contratante respecto de un empleo ejercido a bordo de un buque o aeronave dedicado a la transportación de materiales o personal a un sitio, desde él o entre sitios en el otro Estado Contratante, donde se realicen las actividades relacionadas con la exploración o explotación del fondo marino, el subsuelo o sus recursos naturales, o respecto de un empleo ejercido a bordo de remolcadores u otras embarcaciones explotadas de manera auxiliar a dichas actividades, pueden someterse a imposición en el Estado del que es residente la empresa que realiza dichas actividades.

8. En relación con el párrafo 2 del Artículo 24 del Acuerdo:

Se entiende que cualquier acuerdo alcanzado deberá ser implementado dentro de 10 (diez) años a partir de la fecha de vencimiento o de la fecha de presentación de la declaración en ese otro Estado.

9. En relación con el Artículo 28 del Acuerdo:

Se entiende que en el caso de México sociedad extranjera controlada significa regímenes fiscales preferentes.

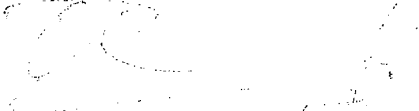
10. La expresión "base fija" significa un lugar fijo tal como una oficina o una habitación, a través de la cual la actividad de una persona física que presta servicios personales independientes se lleva a cabo total o parcialmente. Para efectos impositivos la base fija será tratada de conformidad con los principios que aplican al establecimiento permanente.

11. En el caso de que el Reino de Arabia Saudita introduzca un impuesto sobre la renta aplicable a sus nacionales residentes en el Reino de Arabia Saudita o el impuesto actual se modifique en esos términos, entonces los dos Estados Contratantes iniciarán negociaciones para incluir en el Acuerdo un artículo de no discriminación.

En fe de lo cual los suscritos, debidamente autorizados, han firmado el presente Protocolo.

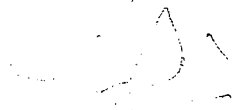
Hecho en la ciudad de Riad, el diecisiete de enero de dos mil dieciséis, en dos ejemplares en idioma español, árabe e inglés, siendo todos los textos igualmente auténticos. En caso de cualquier divergencia de interpretación, el texto en inglés prevalecerá.

**POR EL GOBIERNO
DE LOS
ESTADOS UNIDOS MEXICANOS**



Claudia Ruiz Massieu Salinas
Secretaria de Relaciones Exteriores

**POR EL GOBIERNO
DEL
REINO DE ARABIA SAUDITA**



Ibrahim A. Al-Assaf
Ministro de Finanzas

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DES ÉTATS-UNIS DU MEXIQUE ET LE
GOUVERNEMENT DU ROYAUME D'ARABIE SAOUDITE TENDANT À
ÉVITER LES DOUBLES IMPOSITIONS ET À PRÉVENIR L'ÉVASION
FISCALE EN MATIÈRE D'IMPÔTS SUR LE REVENU

Le Gouvernement des États-Unis du Mexique et le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite,

Désireux de conclure un accord tendant à éviter les doubles impositions et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Personnes visées

Le présent Accord s'applique aux personnes qui sont des résidents d'un État contractant ou des deux États contractants.

Article 2. Impôts visés

1. Le présent Accord s'applique aux impôts sur le revenu établis par un État contractant, quel que soit le système de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu tous les impôts perçus sur la globalité des revenus ou sur une partie de ceux-ci, y compris les impôts sur les plus-values issues de la cession de biens mobiliers ou immobiliers.

3. Les impôts auxquels s'applique le présent Accord sont notamment :

a) en ce qui concerne le Royaume d'Arabie saoudite :

i) l'impôt à caractère religieux, la « zakat »;

ii) l'impôt sur le revenu, y compris l'impôt sur les investissements dans les activités gazières;

(ci-après dénommés « l'impôt saoudien »);

b) en ce qui concerne le Mexique : l'impôt fédéral sur le revenu;

(ci-après dénommés « l'impôt mexicain »).

4. Les dispositions du présent Accord s'appliquent aussi aux impôts identiques ou sensiblement analogues qui seraient établis par l'un ou l'autre des États contractants après la date de signature de l'Accord et qui s'ajouteraient aux impôts actuels ou qui les remplaceraient. Les autorités compétentes des deux États contractants se communiquent les modifications substantielles apportées à leurs législations fiscales respectives.

Article 3. Définitions générales

1. Aux fins du présent Accord, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente :

a) le terme « Royaume d'Arabie saoudite » s'entend du territoire du Royaume d'Arabie saoudite, qui comprend la zone située en dehors des eaux territoriales sur laquelle le Royaume d'Arabie saoudite exerce, conformément à sa législation et au droit international, des droits souverains et juridictionnels sur les eaux, le fond marin et son sous-sol, ainsi que des ressources naturelles qui s'y trouvent;

b) le terme « Mexique » s'entend des États-Unis du Mexique. Lorsqu'il est utilisé au sens géographique, il inclut le territoire des États-Unis du Mexique, de même que les parties intégrées de la Fédération, les Îles, y compris les récifs et les îlots coralliens dans les eaux adjacentes, les Îles de Guadalupe et de Revillagigedo, le plateau continental et les fonds marins et le sous-sol des Îles, des îlots coralliens et des récifs, les eaux des mers territoriales et les eaux intérieures et en sus de ces eaux les régions sur lesquelles le Mexique, conformément au droit international, peut exercer ses droits souverains en matière d'exploration et d'exploitation des ressources naturelles des fonds marins, du sous-sol et des eaux sus-jacentes, et l'espace aérien du territoire national dans les limites et les conditions établies par le droit international;

c) les termes « un État contractant » et « l'autre État contractant » s'entendent du Mexique ou du Royaume d'Arabie saoudite, selon le contexte;

d) le terme « personne » s'entend d'une personne physique, d'une société de personnes ou d'un groupe de personnes, y compris de l'État, de ses subdivisions administratives ou politiques ou de ses collectivités locales;

e) le terme « société » s'entend de toute personne morale ou de toute entité qui est considérée comme une personne morale aux fins d'imposition;

f) les termes « entreprise d'un État contractant » et « entreprise de l'autre État contractant » s'entendent respectivement d'une entreprise exploitée par un résident d'un État contractant et d'une entreprise exploitée par un résident de l'autre État contractant;

g) le terme « trafic international » s'entend de tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise dont le siège de direction effective est situé dans un État contractant, sauf lorsque le navire ou l'aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre État contractant;

h) le terme « ressortissant » s'entend :

i) de toute personne physique possédant la nationalité d'un État contractant;

ii) de toute personne morale, société de personnes ou association tirant son statut de la législation en vigueur dans un État contractant;

i) le terme « autorité compétente » s'entend :

i) en ce qui concerne le Royaume d'Arabie saoudite, du Ministère des finances représenté par le Ministre des finances ou son représentant autorisé;

ii) en ce qui concerne le Mexique, du Ministre des finances et du crédit public.

2. Pour l'application du présent Accord à un moment donné par un État contractant, tout terme ou expression qui n'y est pas défini a, sauf si le contexte exige une interprétation différente, le sens qui lui attribue, à ce moment, le droit de cet État concernant les impôts auxquels

s'applique l'Accord, le sens attribué à ce terme ou expression par le droit fiscal de cet État prévalant sur le sens que lui attribuent les autres branches du droit de cet État.

Article 4. Résident

1. Au sens du présent Accord, le terme « résident d'un État contractant » s'entend de toute personne qui, en vertu de la législation de cet État, est assujettie à l'impôt en raison de son domicile, de sa résidence, de son lieu de constitution, de son siège de direction ou de tout autre critère analogue, et inclut également cet État et toute autre subdivision administrative ou politique ou collectivité locale.

Ce terme ne s'entend cependant pas des personnes assujetties à l'impôt dans cet État uniquement à l'égard de revenus qui trouvent leur source dans cet État.

2. Lorsque, par application des dispositions du paragraphe 1 du présent article, une personne physique est un résident des deux États contractants, son statut est déterminé comme suit :

a) cette personne est considérée comme un résident de l'État contractant où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux États contractants, elle est réputée être un résident seulement de l'État contractant avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (« centre des intérêts vitaux »);

b) si l'État contractant où se trouve le centre de ses intérêts vitaux ne peut pas être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des États contractants, elle est considérée comme un résident seulement de l'État contractant où elle séjourne de façon habituelle;

c) si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux États contractants ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est considérée comme résidente seulement de l'État contractant dont elle possède la nationalité;

d) si cette personne possède la nationalité des deux États contractants ou si elle ne possède la nationalité d'aucun d'eux, les autorités compétentes des États contractants tranchent la question d'un commun accord.

3. Lorsqu'en raison des dispositions du paragraphe 1, une personne autre qu'une personne physique est résidente des deux États contractants, les autorités compétentes des États contractants s'efforcent de régler la question et de déterminer le mode d'application de l'accord à cette personne, en tenant compte du fait que le siège de direction effective est le facteur principal dans ce cas.

Article 5. Établissement stable

1. Au sens du présent Accord, le terme « établissement stable » s'entend d'une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. Le terme « établissement stable » comprend notamment, sans s'y limiter :

- a) un siège de direction;
- b) une succursale;
- c) un bureau;
- d) une usine;

- e) un atelier;
- f) tout lieu d'extraction de ressources naturelles.

3. Le terme « établissement stable » comprend également :

a) un chantier de construction, un projet de montage ou d'installation ou des activités de supervision liées à ce projet, mais seulement si ce chantier de construction, ce projet ou ces activités durent plus de six mois;

b) la fourniture de services, y compris les services de consultants, par une entreprise agissant par l'intermédiaire de salariés ou d'autre personnel engagé par l'entreprise à cette fin, mais seulement lorsque les activités de cette nature se poursuivent (pour le même projet ou un projet connexe) sur le territoire d'un État contractant pendant une ou plusieurs périodes dont la durée totale dépasse cent quatre-vingt-trois jours par période de douze mois;

c) toutes les activités qui consistent ou sont liées à l'exploration, à la production, au raffinage, au traitement, au transport, à la distribution, au stockage ou à la commercialisation d'hydrocarbures, mais si ces activités sont exercées pendant une ou plusieurs périodes dépassant au total trente jours sur une période de douze mois.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, le terme « établissement stable » n'englobe pas :

a) l'utilisation d'installations aux seules fins de stockage ou d'exposition de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise;

b) l'exploitation d'un stock de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise aux seules fins de stockage ou d'exposition;

c) l'exploitation d'un stock de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise aux seules fins de transformation par une autre entreprise;

d) l'exploitation d'une installation commerciale fixe aux seules fins de l'achat de biens ou de marchandises ou de la collecte d'informations, pour l'entreprise;

e) l'exploitation d'une installation fixe d'affaires aux seules fins de l'exercice de toute autre activité de caractère préparatoire ou auxiliaire pour l'entreprise;

f) l'exploitation d'une installation fixe d'affaires aux seules fins de l'exercice cumulé d'activités mentionnées aux alinéas a) à e), à condition que l'activité générale du lieu fixe d'affaires résultant de ce cumul ait un caractère préparatoire ou auxiliaire.

5. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article, lorsqu'une personne, autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 7 du présent article, agit dans un État contractant pour le compte d'une entreprise de l'autre État contractant, cette entreprise est réputée avoir un établissement stable dans le premier État contractant pour toutes les activités que cette personne exerce pour l'entreprise si cette personne :

a) dispose dans cet État de pouvoirs qu'elle y exerce habituellement lui permettant de conclure des contrats au nom de l'entreprise, à moins que les activités de cette personne ne soient limitées à celles qui sont mentionnées au paragraphe 4 du présent article et qui, si elles étaient exercées par l'intermédiaire d'une installation fixe d'affaires, ne permettraient pas de considérer cette installation comme un établissement stable selon les dispositions de ce paragraphe; ou

b) ne dispose pas de ces pouvoirs, mais exploite habituellement un stock de biens ou de marchandises pour le compte de l'entreprise dans cet État.

6. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, une société d'assurances d'un État contractant est réputée avoir un établissement stable dans l'autre État contractant si elle perçoit des primes sur le territoire de cet autre État ou si elle y assure contre des risques.

7. Une entreprise d'un État contractant n'est pas réputée avoir un établissement stable dans l'autre État contractant du seul fait qu'elle y fait des affaires par l'entremise d'un courtier, d'un commissionnaire général ou de tout autre intermédiaire jouissant d'un statut indépendant, pourvu que ces personnes agissent dans le cadre ordinaire de leur activité et que dans leurs relations commerciales ou financières avec l'entreprise, aucune condition, convenue ou imposée, ne soit autre que celles généralement acceptées par les agents indépendants.

8. Le fait qu'une société qui est un résident d'un État contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est un résident de l'autre État contractant ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non) ne suffit pas, en lui-même, à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

Article 6. Revenus immobiliers

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus des exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Le terme « biens immobiliers » possède le sens que lui attribue le droit de l'État contractant où les biens en question sont situés. En tout état de cause, ce terme couvre les biens accessoires aux biens immobiliers, le cheptel et le matériel utilisé dans les activités agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions de la législation foncière, l'usufruit des biens immobiliers et les droits à des paiements variables ou fixes au titre de l'exploitation ou de la concession de l'exploitation de gisements miniers, de sources et d'autres ressources naturelles. Les navires, bateaux et aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1 du présent article s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location et de toute autre forme d'exploitation de biens immobiliers.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 du présent article s'appliquent également aux revenus provenant des biens immobiliers d'une entreprise ainsi qu'aux revenus provenant des biens immobiliers servant à l'exercice d'une profession indépendante.

Article 7. Bénéfices des entreprises

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'entreprise n'exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité d'une telle façon, les bénéfices de l'entreprise sont imposables dans l'autre État mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables :

- a) à cet établissement stable;
- b) aux ventes, dans cet autre État, de biens ou de marchandises de nature identique ou analogue à ceux qui sont vendus par l'établissement stable; ou
- c) aux autres activités commerciales exercées dans cet autre État, de nature identique ou analogue à celles exercées depuis cet établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3 du présent article, lorsqu'une entreprise d'un État contractant exerce une activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, il est imputé, dans chaque État contractant, à cet établissement stable, les bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte exerçant des activités identiques ou analogues dans des conditions identiques ou analogues et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses relatives aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi exposés, que celles-ci soient exposées dans l'État où est situé cet établissement stable ou ailleurs. Toutefois, aucune déduction n'est admise pour les sommes qui seraient, le cas échéant, versées (à d'autres titres que le remboursement des dépenses effectives) par l'établissement stable au siège central de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses bureaux, comme redevances, honoraires ou autres paiements similaires, pour l'usage de brevets ou d'autres droits, ou comme commission pour des services précis fournis ou pour une activité de direction ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, à titre de revenus de créances relatives à des sommes prêtées à l'établissement stable. De même, pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, il ne sera pas tenu compte des sommes (autres que pour le remboursement de dépenses engagées) imputées par l'établissement stable au siège de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses autres bureaux, sous la forme de redevances, honoraires ou autres paiements analogues au titre de licence d'exploitation de brevets ou d'autres droits, ou sous la forme de commissions pour des services précis rendus ou pour une activité de direction, ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, à titre de revenus de créances relatives à des sommes prêtées au siège central de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses autres bureaux.

4. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu qui sont traités séparément dans d'autres articles du présent Accord, les dispositions de ces articles ne sont pas affectées par les dispositions du présent article.

Article 8. Transport maritime et aérien

1. Les bénéfices provenant de l'exploitation, en trafic international, de navire ou d'aéronefs ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

2. Si le siège de direction effective d'une compagnie maritime se trouve à bord d'un navire, il est considéré comme situé dans l'État contractant du port d'attache de ce navire ou, à défaut, de port d'attache, dans l'État contractant dont l'exploitant du navire est un résident.

3. Les dispositions du paragraphe 1 du présent article s'appliquent aussi aux bénéfices provenant de la participation à un consortium, à une coentreprise ou à un organisme international d'exploitation.

Article 9. Entreprises associées

1. Lorsque :

a) une entreprise d'un État contractant participe, directement ou indirectement, à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre État contractant ; ou

b) les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un État contractant et d'une entreprise de l'autre État contractant, et que, dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations commerciales ou financières, liées par des conditions convenues ou imposées qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été réalisés par l'une des entreprises mais n'ont pu l'être en fait à cause de ces conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un État contractant inclut dans les bénéfices d'une entreprise de cet État (et impose en conséquence) des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre État contractant a été imposée dans cet autre État et que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier État si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui auraient été convenues entre des entreprises indépendantes, cet autre État procède à un ajustement approprié du montant de l'impôt qui y a été perçu sur ces bénéfices. Pour déterminer cet ajustement, il est tenu compte des autres dispositions du présent Accord et, si nécessaire, les autorités compétentes des États contractants se consultent.

Article 10. Dividendes

1. Les dividendes versés par une société résidente d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Toutefois, ces dividendes sont également imposables dans l'État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident et conformément à la législation de cet État, mais si le bénéficiaire effectif des dividendes est un résident de l'autre État contractant, l'impôt ainsi exigé ne peut excéder 5 % du montant brut des dividendes. Le présent paragraphe n'affecte pas l'imposition de la société au titre des bénéfices qui servent au versement des dividendes.

3. Le terme « dividendes » employé dans le présent Article s'entend des revenus provenant d'actions, actions ou bons de jouissance, parts de mine, parts de fondateur ou autres parts bénéficiaires à l'exception des créances, des revenus d'autres parts sociales ainsi que d'autres revenus, soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'État dont la société distributrice est un résident.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant dont la société qui paie les dividendes est résidente, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante par l'intermédiaire d'une base fixe qui y est située, et que la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. Dans ces cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14 du présent Accord, suivant le cas, sont applicables.

5. Lorsqu'une société qui est résidente d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, cet autre État ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont payés à un résident de cet autre État ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable ou à une base fixe situés dans cet autre État, ni soumettre les bénéfices non distribués de la société à un impôt sur les bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes versés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou partie en bénéfices ou revenus provenant de cet autre État.

6. Nonobstant toute autre disposition du présent Accord, lorsqu'une société résidente d'un État contractant a un établissement stable dans l'autre État contractant, les bénéfices imposables en vertu du paragraphe 1 de l'article 7 peuvent être assujettis à un impôt supplémentaire prélevé dans cet autre État contractant, conformément à sa législation fiscale lorsque les bénéfices sont payés au siège, mais le prélèvement fiscal ne peut excéder cinq pour cent du montant de ces bénéfices après déduction de l'impôt sur les sociétés prélevé dans cet autre État contractant.

Article 11. Revenus de créances

1. Les revenus de créances provenant d'un État contractant et versés à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces revenus de créances sont aussi imposables dans l'État contractant d'où ils proviennent et selon la législation de cet État, mais si le bénéficiaire effectif des revenus des créances est un résident de l'autre État contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder :

a) cinq pour cent du montant brut des revenus provenant de créances versées à des entités financières ou à des fonds de pension;

b) dix pour cent du montant brut des revenus de créances dans tous les autres cas.

3. Aux fins du présent article, le terme « revenus de créances » s'entend des revenus de créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et notamment des revenus des titres publics et des obligations d'emprunts, y compris des primes et lots attachés à ces titres, ainsi que de tous autres revenus considérés comme des revenus de créances au sens de la législation de l'État contractant dans lequel les revenus sont produits.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des revenus de créances, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les revenus des créances, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que ces revenus s'y rattachent effectivement. Dans ces cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14 du présent Accord, suivant le cas, sont applicables.

5. Les revenus de créances sont considérés comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur de ces revenus, qu'il soit ou non résident d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe pour lesquels la dette donnant lieu au paiement des revenus a été contractée et qui supportent la charge de ces revenus, ceux-ci sont considérés comme provenant de l'État où l'établissement stable, ou la base fixe, est situé.

6. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des revenus de créances, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des versements reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 12. Redevances

1. Les redevances provenant d'un État contractant et payées à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces redevances sont également imposables dans l'État contractant où elles sont produites et conformément à la législation de cet État contractant; mais si le bénéficiaire effectif des redevances est un résident de l'autre État contractant, l'impôt exigé ne peut excéder dix pour cent du montant brut des redevances.

3. Le terme « redevances » employé dans le présent article s'entend des rémunérations de toute nature payées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une œuvre littéraire, artistique ou scientifique, y compris des films cinématographiques, ou des films ou bandes utilisés pour les émissions radiophoniques ou télévisées, d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou d'un modèle, d'un plan, d'une formule ou d'un procédé secrets, ainsi que pour l'usage ou la concession de l'usage d'un équipement industriel, commercial ou scientifique et pour des informations ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant source des redevances, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des redevances se rattache effectivement à l'établissement stable ou à la base fixe en question. Dans ces cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14 du présent Accord, suivant le cas, sont applicables.

5. Les redevances sont considérées comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des redevances, résident ou non d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe en relation avec lesquels l'obligation de paiement des redevances a été contractée et auxquels sont imputées ces redevances, celles-ci sont réputées produites dans l'État contractant où l'établissement stable ou la base fixe sont situés.

6. Lorsque, en raison des relations spéciales qui existent entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances, compte tenu de la prestation pour laquelle elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif sans ces relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des versements reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 13. Gains en capital

1. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers visés à l'article 6 du présent Accord et situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Les gains tirés de l'aliénation de biens mobiliers faisant partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant possède dans l'autre État contractant ou de biens mobiliers afférents à une base fixe dont dispose un résident d'un État contractant dans

l'autre État contractant pour l'exercice d'une profession indépendante, y compris les gains provenant de l'aliénation d'un tel établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou d'une telle base fixe, sont imposables dans cet autre État contractant.

3. Les plus-values découlant de l'aliénation de navires ou d'aéronefs exploités en trafic international ou de biens meubles affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs sont uniquement imposables que l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

4. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation d'actions qui tirent directement ou indirectement plus de cinquante pour cent de leur valeur de biens immobiliers situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

5. Les gains provenant de l'aliénation de participations dans une société qui est un résident d'un État contractant sont imposables dans cet État contractant.

6. Les gains tirés de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes précédents du présent article ne sont imposables que dans l'État contractant dont le cédant est un résident.

Article 14. Professions indépendantes

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire d'une profession libérale ou d'autres activités de caractère indépendant ne sont imposables que dans cet État, sauf dans les circonstances énoncées ci-après, auquel cas ces revenus sont également imposables dans l'autre État contractant :

a) si ce résident dispose de façon habituelle, dans l'autre État contractant, d'une base fixe pour l'exercice de ses activités; dans ce cas, seule la fraction des revenus qui est imputable à ladite base fixe est imposable dans l'autre État contractant; ou

b) si son séjour dans l'autre État contractant s'étend sur une période ou des périodes d'une durée totale égale ou supérieure à cent quatre-vingt-trois jours au cours de toute période de douze mois commençant ou se terminant au cours de l'année fiscale concernée; dans cette éventualité, seule la fraction des revenus provenant des activités exercées dans cet autre État est imposable dans ce dernier.

2. Le terme « profession libérale » se rapporte notamment aux activités indépendantes d'ordre scientifique, littéraire, artistique, éducatif ou pédagogique, ainsi qu'aux activités indépendantes des médecins, avocats, ingénieurs, architectes, dentistes et comptables.

Article 15. Professions salariées

1. Sous réserve des dispositions des articles 16, 18, 19, 20 et 21 du présent Accord, les salaires, traitements et autres rémunérations similaires qu'une personne résidente d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre État contractant. Si l'emploi y est exercé, les rémunérations reçues à ce titre sont imposables dans cet autre État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1 du présent article, les rémunérations qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État si :

a) le bénéficiaire séjourne dans l'autre État pendant une période ou des périodes n'excédant pas au total cent quatre-vingt-trois jours au cours de toute période de douze mois commençant ou se terminant au cours de l'année fiscale considérée; et

b) les rémunérations sont payées par un employeur, ou pour le compte d'un employeur, qui n'est pas un résident de l'autre État; et

c) la charge des rémunérations n'est pas supportée par un établissement stable ou une base fixe dont l'employeur dispose dans l'autre État.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations reçues au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international, ou à bord d'un bateau servant à la navigation intérieure, sont imposables dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

Article 16. Tantièmes

Les tantièmes et autres rétributions analogues qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration d'une société qui est un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

Article 17. Artistes et sportifs

1. Nonobstant les dispositions des articles 14 et 15 du présent Accord, les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre État contractant en tant qu'artiste du spectacle, notamment artiste de théâtre, de cinéma, de radio ou de télévision, en tant que musicien ou en tant que sportif, sont imposables dans cet autre État.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un artiste du spectacle ou qu'un sportif exerce personnellement et en cette qualité sont attribués non pas à l'artiste ou au sportif lui-même mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions des articles 7, 14 et 15 du présent Accord, dans l'État contractant où les activités de l'artiste ou du sportif sont exercées.

3. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire d'activités exercées dans l'autre État contractant, tel qu'envisagé aux paragraphes 1 et 2 du présent article, sont exonérés d'impôt dans cet autre État contractant si la visite dans cet autre État contractant est financée en totalité tout ou en grosse partie par des fonds publics du premier État contractant, d'une subdivision administrative ou politique ou d'une collectivité locale de cet État, ou exercées dans le cadre d'un accord culturel ou d'un accord entre les Gouvernements des États contractants.

Article 18. Pensions

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 19 du présent Accord, les pensions et autres rémunérations analogues payées à un résident d'un État contractant au titre d'un emploi antérieur ne sont imposables que dans cet État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1 du présent article, les pensions versées et les autres paiements effectués au titre d'une caisse publique qui fait partie du régime de sécurité sociale d'un État contractant ou de l'une de ses subdivisions administratives ou politiques ou de ses collectivités locales ne sont imposables que dans cet État.

Article 19. Fonction publique

1. a) Les salaires, traitements et autres rémunérations similaires, autres qu'une pension, payés par un État contractant ou l'une de ses subdivisions administratives ou politiques ou collectivités locales à une personne physique au titre de services rendus à cet État ou à cette subdivision ou collectivité ne sont imposables que dans cet État.

b) Toutefois, ces traitements, salaires et autres rémunérations analogues sont imposables uniquement dans l'autre État contractant si les services sont exécutés dans cet État et si la personne physique qui est résidente de cet État :

- i) possède la nationalité de cet État, ou
- ii) n'est pas devenu résident de cet État à seule fin de rendre les services en question.

2. a) Toute pension payée par, ou provenant de fonds créés par, un État contractant ou l'une de ses subdivisions administratives ou politiques ou de ses collectivités locales à une personne physique au titre de services rendus à cet État ou à cette subdivision ou collectivité ne sont imposables que dans cet État.

b) Toutefois, cette pension n'est imposable que dans l'autre État contractant si la personne physique est un résident et un ressortissant de cet autre État.

3. Les dispositions des articles 15, 16, 17 et 18 du présent Accord s'appliquent aux traitements, salaires et autres rémunérations similaires ainsi qu'aux pensions payées au titre de services rendus dans le cadre d'une activité commerciale ou industrielle exercée par un État contractant, l'une de ses subdivisions administratives ou politiques ou de ses collectivités locales.

Article 20. Étudiants

1. Les sommes qu'un étudiant, stagiaire ou apprenti qui est, ou qui était immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, un résident de l'autre État contractant et qui séjourne dans le premier État à seule fin d'y poursuivre ses études ou sa formation, reçoit pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation ne sont pas imposables dans cet État, à condition qu'elles proviennent de sources situées en dehors de cet État.

2. Les sommes qu'un étudiant, un stagiaire ou un apprenti, qui est ou qui était, immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, résident de l'autre État contractant et qui séjourne dans le premier État à la seule fin d'y poursuivre ses études ou sa formation et qui constituent une rémunération au titre de services fournis dans cet autre État contractant, ne sont pas imposables dans cet autre État, à condition que les services soient en rapport avec ces études ou cette formation et nécessaires à son entretien.

Article 21. Professeurs et chercheurs

Les rémunérations qu'un professeur ou un chercheur qui est ou était résident d'un État contractant avant d'être invité ou de se rendre dans l'autre État contractant pour y enseigner ou y effectuer des recherches, reçoit au titre de ces activités ne sont pas imposables dans cet autre État contractant pendant une période n'excédant pas quatre ans.

Article 22. Autres revenus

1. Les éléments du revenu d'un résident d'un État contractant, d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas traités dans les articles précédents du présent Accord ne sont imposables que dans cet État.

2. Les dispositions du paragraphe 1 du présent article ne s'appliquent pas aux revenus, autres que les revenus provenant de biens immobiliers tels que définis au paragraphe 2 de l'article 6 du présent Accord, lorsque le bénéficiaire de tels revenus, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des revenus se rattache effectivement à cet établissement stable ou cette base fixe. Dans ces cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14 du présent Accord, suivant le cas, sont applicables.

3. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article, les éléments de revenu d'un résident d'un État contractant qui ne sont pas visés dans les articles précédents du présent Accord et qui proviennent de l'autre État contractant sont également imposables dans cet autre État.

Article 23. Méthodes pour éliminer la double imposition

La double imposition est éliminée comme suit :

1. Lorsqu'un résident d'un État contractant reçoit des revenus qui, conformément aux dispositions du présent Accord, sont imposables dans l'autre État contractant, le premier État contractant accorde, sur l'impôt qu'il perçoit sur les revenus de ce résident, une déduction d'un montant égal à l'impôt payé dans l'autre État contractant.

Cette déduction ne peut toutefois dépasser la partie du montant de l'impôt, calculé avant déduction, attribuable, le cas échéant, aux revenus perçus dans l'autre État contractant.

2. Lorsque, conformément à une disposition quelconque du présent Accord, les revenus qu'un résident d'un État contractant reçoit sont exempts d'impôt dans cet État contractant, celui-ci peut néanmoins, pour calculer le montant de l'impôt sur le reste des revenus de ce résident, tenir compte des revenus exempts.

3. Dans le cas du Royaume d'Arabie saoudite, les méthodes utilisées pour éliminer la double imposition ne portent pas préjudice aux dispositions du régime de perception de la Zakat concernant les ressortissants saoudiens.

Article 24. Procédure amiable

1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par un État contractant ou par les deux États contractants entraînent ou entraîneront pour elle une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord, elle peut, indépendamment des recours prévus par le droit interne de ces États, soumettre son cas à l'autorité compétente de l'État contractant dont elle possède la nationalité. La réclamation doit être présentée dans un délai de trois ans suivant la première notification des mesures à l'origine d'une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie amiable avec l'autorité compétente de l'autre État contractant, en vue d'éviter une imposition non conforme au présent Accord. Tout accord conclu sera mis en œuvre indépendamment des délais prévus par le droit interne des États contractants.

3. Les autorités compétentes des deux États contractants s'efforcent, par voie d'accord amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application du présent Accord. Dans les cas non prévus dans le présent Accord, elles peuvent aussi se consulter afin d'éliminer la double imposition.

4. Les autorités compétentes des États contractants peuvent communiquer entre elles en vue de parvenir à un accord au sens des paragraphes précédents.

Article 25. Échange de renseignements

1. Les autorités compétentes des États contractants échangent les renseignements nécessaires pour appliquer les dispositions du présent Accord ou pour l'administration ou l'application du droit interne relatif aux impôts de toute nature et de toute dénomination perçus pour le compte des États contractants ou de leurs subdivisions administratives ou collectivités locales, dans la mesure où l'imposition prévue par ce droit n'est pas contraire aux dispositions du présent Accord. L'échange de renseignements n'est pas restreint par les articles 1 et 2 du présent Accord.

2. Les renseignements reçus en vertu du paragraphe 1 du présent article par un État contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation interne de cet État et ne sont communiqués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et organes administratifs) concernées par l'établissement ou le recouvrement des impôts visés audit paragraphe, par les procédures ou poursuites et par les décisions sur les recours concernant ces impôts, ou par la surveillance de ces activités. Ces personnes ou autorités n'utilisent les renseignements qu'à ces fins. Elles peuvent divulguer les renseignements dans les procédures judiciaires publiques ou dans les décisions judiciaires.

3. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un État contractant l'obligation de :

- a) prendre des mesures administratives dérogeant à sa législation et à sa pratique administrative ou à celles de l'autre État contractant;
- b) fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus sous le régime de sa législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale ou de celles de l'autre État contractant;
- c) fournir des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel, professionnel ou un procédé commercial, ou des renseignements dont la divulgation serait contraire à l'ordre public.

4. Si des renseignements sont demandés par un État contractant en application du présent article, l'autre État contractant utilise les pouvoirs dont il dispose pour obtenir les renseignements demandés, même s'il n'en a pas besoin à ses propres fins fiscales. L'obligation contenue dans la phrase précédente est soumise aux limitations de l'alinéa 3 du présent article, mais en aucun cas ces limitations ne doivent être interprétées comme permettant à un État contractant de refuser de fournir des informations au seul motif qu'il n'a pas d'intérêt national dans ces informations.

5. Les dispositions du paragraphe 3 du présent article ne peuvent en aucun cas être interprétées comme permettant à un État contractant de refuser de communiquer des renseignements uniquement parce que ceux-ci sont détenus par une banque, un autre établissement financier, un mandataire ou une personne agissant en tant qu'agent ou à titre fiduciaire ou parce que ces renseignements se rapportent aux droits de propriété d'une personne.

Article 26. Dispositions particulières

Les revenus visés aux articles 10 et 11 du présent Accord qui proviennent du gouvernement d'un État contractant ou de toute subdivision administrative ou politique ou autorité locale de l'autre État contractant, y compris le Banco de Mexico dans le cas du Mexique et l'Agence monétaire saoudienne dans le cas du Royaume d'Arabie saoudite, et les entités entièrement détenues par cet État contractant, sont exonérées d'impôt dans l'autre État contractant.

Article 27. Membres des missions diplomatiques et des postes consulaires

Aucune disposition du présent Accord ne porte atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les membres des missions diplomatiques ou des représentations consulaires en vertu des règles générales du droit international ou des dispositions d'accords spéciaux.

Article 28. Dispositions diverses

Aucune disposition du présent Accord n'affecte l'application des dispositions nationales visant à prévenir la fraude et l'évasion fiscales, notamment les règles relatives à la sous-capitalisation et aux sociétés étrangères contrôlées.

Article 29. Entrée en vigueur

1. Les États contractants se communiquent mutuellement, par la voie diplomatique, l'accomplissement des procédures requises par leur droit interne pour l'entrée en vigueur du présent Accord. Le présent Accord entre en vigueur le premier jour du deuxième mois suivant le mois de réception de la dernière de ces notifications.

2. Les dispositions du présent Accord s'appliquent :

a) en ce qui concerne les impôts retenus à la source, aux montants versés ou le 1^{er} janvier ou à une date postérieure suivant celle au cours de laquelle le présent Accord est entré en vigueur; et

b) en ce qui concerne les autres impôts, aux années d'imposition commençant le 1^{er} janvier ou à une date postérieure suivant celle au cours de laquelle le présent Accord est entré en vigueur.

Article 30. Dénonciation

1. Le présent Accord demeure en vigueur indéfiniment, mais chacun des États contractants peut le dénoncer par la voie diplomatique, en adressant à l'autre État contractant un préavis de dénonciation écrit au plus tard le 30 juin de toute année civile à compter de la cinquième année civile qui suit la date d'entrée en vigueur du présent Accord.

2. En pareil cas, le présent Accord cesse d'être applicable :

a) en ce qui concerne les impôts retenus à la source, aux montants versés après la fin de l'année civile dans laquelle ce préavis a été signifié; et

b) en ce qui concerne les autres impôts, aux années d'imposition commençant après la fin de l'année civile au cours de laquelle cette notification est adressée.

EN FOI DE QUOI les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent Accord.

FAIT dans la ville de Riyad, le 17 janvier 2016, en deux exemplaires originaux en langues espagnole, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaut.

Pour le Gouvernement des États-Unis du Mexique :

CLAUDIA RUIZ MASSIEU SALINAS

Ministre des affaires étrangères

Pour le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite :

IBRAHIM A. AL-ASSAF

Ministre des finances

PROTOCOLE

Au moment de la signature de l'Accord entre le Gouvernement des États-Unis du Mexique et le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite tendant à éviter les doubles impositions et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu, les soussignés sont convenus des dispositions ci-après, lesquelles font partie intégrante de l'Accord.

1. En ce qui concerne le paragraphe 1 de l'article 4 de l'Accord :

Le terme « résident d'un État contractant » inclut toute personne morale organisée en vertu des lois d'un État contractant, en général exonérée d'impôt dans cet État contractant et qui est établie et maintenue dans cet État contractant, soit :

a) exclusivement dans un but religieux, charitable, éducatif, scientifique ou autre de même nature; ou

b) pour fournir des pensions ou d'autres prestations similaires à des employés.

2. En ce qui concerne les articles 5 et 7 de l'Accord :

Les bénéfices commerciaux qu'une entreprise d'un État contractant tire de l'exportation de marchandises vers l'autre État contractant ne sont pas imposés dans cet autre État contractant. Lorsque les contrats d'exportation comprennent d'autres activités exercées par l'intermédiaire d'un établissement stable dans l'autre État contractant, les bénéfices tirés de ces activités sont imposables dans l'autre État contractant.

3. En ce qui concerne l'article 7 de l'Accord :

Il est entendu que l'expression « bénéfices des entreprises » comprend notamment mais non exclusivement les bénéfices tirés d'une activité de fabrication, de commercialisation, bancaire, d'assurance, de transport sur le territoire national, de fourniture de services et de location de biens mobiliers, ainsi que tous autres éléments de bénéfices compris dans la législation fiscale d'un État contractant.

4. En ce qui concerne l'article 8 de l'Accord :

Il est entendu que les bénéfices visés au paragraphe 1 ne comprennent pas les bénéfices provenant du transport terrestre.

5. En ce qui concerne l'article 11 de l'Accord :

Il est entendu qu'aux fins de l'impôt mexicain, l'expression « revenus de créances » comprend tous les éléments de revenu ou de gains contenus dans les articles 8, 163, paragraphes 9 à 16, et 166 de la loi mexicaine sur l'impôt sur le revenu ou dans les articles qui les remplacent.

6. En ce qui concerne le paragraphe 3 de l'article 12 de l'Accord :

Nonobstant les dispositions de l'article 13, il est entendu que le terme « redevances » comprend également les paiements provenant de l'aliénation de tout droit ou bien mentionné au paragraphe 3 de l'article 12, qui sont subordonnés à la productivité, à l'utilisation ou à la disposition de ce droit ou de ce bien.

7. Nonobstant les dispositions des articles 14 et 15 de l'Accord :

a) Les salaires, traitements et rémunérations similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié en rapport avec l'exploration, la production, le raffinage, la transformation, le transport, la distribution, le stockage ou le commerce d'hydrocarbures situés dans l'autre État contractant peuvent être imposés dans cet autre État. Toutefois, cette

rémunération n'est imposable que dans le premier État mentionné si l'emploi est exercé pour un employeur qui n'est pas résident de l'autre État et à condition que l'emploi soit exercé pour une ou plusieurs périodes ne dépassant pas, au total, trente jours au cours d'une période de douze mois commençant ou se terminant au cours de l'exercice fiscal concerné.

b) Les traitements, salaires et rémunérations analogues reçus par un résident d'un État contractant au titre d'un emploi exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef assurant le transport de fournitures ou de personnel à destination ou en provenance d'un site, ou entre des sites, où des activités liées à l'exploration ou à l'exploitation du fond ou du sous-sol marins ou de leurs ressources naturelles sont exercées dans l'autre État contractant, ou au titre d'un emploi exercé à bord de remorqueurs ou d'autres navires exploités de manière auxiliaire à ces activités, peuvent être imposés dans l'État où l'entreprise exerce ses activités.

8. En ce qui concerne le paragraphe 2 de l'article 24 de l'Accord :

Il est entendu que tout accord conclu est mis en œuvre dans un délai de dix ans à compter de la date d'échéance ou de la date de dépôt de la déclaration dans cet autre État.

9. En ce qui concerne l'article 28 de l'Accord :

Il est entendu que, dans le cas du Mexique, une société étrangère contrôlée signifie des régimes fiscaux préférentiels.

10. Le terme « base fixe » s'entend d'un lieu fixe, tel qu'un bureau ou un local, par l'intermédiaire duquel l'activité d'une personne physique exerçant une profession indépendante est exercée en tout ou en partie. Aux fins de l'impôt, la base fixe sera traitée conformément aux principes qui s'appliquent à l'établissement stable.

11. Dans le cas où le Royaume d'Arabie saoudite introduirait un impôt sur le revenu applicable à ses ressortissants qui sont des résidents du Royaume d'Arabie saoudite ou que l'impôt existant serait modifié en conséquence, les deux États contractants entreront en négociation afin que soit introduit dans l'Accord un article sur la non-discrimination.

EN FOI DE QUOI les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent Protocole.

FAIT dans la ville de Riyad, le 17 janvier 2016, en deux exemplaires originaux en langues espagnole, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaut.

Pour le Gouvernement des États-Unis du Mexique :

CLAUDIA RUIZ MASSIEU SALINAS

Ministre des affaires étrangères

Pour le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite :

IBRAHIM A. AL-ASSAF

Ministre des finances